

إلى الأمام إلى الأمام إلى الأمام

العدد

2

يونيو

1992

مجلة سياسية فكرية مغربية

تصدر مرتين كل شهرين



فاتح ماني

المغرب

وقع حجر في بركة ماء. أخذ أهمية أكبر لكونه يجيب على تطلعات الشعب وإرادة الأوساط الديمقراطية المغربية في القضاء على الطابع القروسطي للدولة وبناء دولة الحق والقانون، التي تتبع فيها السلطة من الشعب ومن الشعب وحده، وهذا هو التعريف الحقيقي للديمقراطية.

ولنتذكر، من بين أشياء أخرى، أن منظمة إلى الامام، ومنذ 13 مارس الماضي، قد دعت إلى مقاطعة الإستفتاء الدستوري المخزني وإلى النضال من أجل انتزاع سلطة الشعب.

لم تتأخر رويد فعل النظام على تصريحات النوير الأموي. فنيران المدفعية التي تسبق القمع الوحشي، أطلقها كالعادة أحمد العلوي من خلال إفتتاحيتين متتاليتين على صفحات كوماتان صارخا كفي من التخريب. بعدها، استغل النظام تصريح النوير لجريدة "الباس" الإسبانية الذي أذاع فيه إرتشاء الحكومة وهو شيء معروف لدى الجميع في المغرب، ليتابع النوير الأموي بتهمة القذف والحكم عليه سنتين سجنا نافذة على إثر محاكمة صورية.

بل أكثر من ذلك، فقد تعرضت الصحافة الوطنية، التي غطت وقائع تلك المحاكمة، للمتابعات القضائية كما وقع لجريدة أنوال.

في نفس الوقت منعت السلطات الكنفدرالية الديمقراطية للشغل والإتحاد العام للشغالين والنقابة الوطنية للتعليم العالي من إجراء استعراض فاتح ماي التقليدي في شارع الفداء، الموجود في قلب الأحياء الشعبية بالدار البيضاء، لما يرمز له هذا المكان كمركز للمقاومة المسلحة ضد الإستعمار الفرنسي، ولإنتفاضات مارس 65 و يونيو 81 بالبيضاء.

لقد بدت سياسة العصا الغليظة المخزنية، لأول وهلة، وكأنها نجحت مرة أخرى: فحزب المعارضة البرلمانية قبلت بالدخول في مناقشة القانون الانتخابي "ملتزمة" التحكيم الملكي في المسألة، وهذا ما وظفه الحسن مباشرة لصالحه عبر صفحات دعائية في جريدة "الفيغارو" والنقابات تعدل عن

توجد الساحة السياسية المغربية اليوم في مفترق الطرق. إما أن أحزاب المعارضة البرلمانية تستساق مع مناورة الملك أو أنها ستظل متمسكة بضرورة تحقيق تقدم ديمقراطي فعلي بالمغرب.

مع ذلك، يمكن أن نلاحظ بأن مخطط الحسن الأصلي يصطدم، لأول مرة منذ 31 سنة من الحكم، بصعوبات حقيقية عند الإعلان عنه، في خطاب 3 مارس، كان يبدو أن تمرير ذلك المخطط سيتم دون عراقيل.

بماذا كان يتعلّق الأمر إذن؟ حتى يتمكن من إعادة الإعتبار لسمعته التي إهترت جدًّا منذ 18 شهراً لدى الرأي العام الدولي بفعل الكشف عن حقيقة وضعية حقوق الإنسان وغياب الديمقراطية في المغرب، وبعد إطلاق سراح المعتقلين الأكثر شهرة ووضع حد لمعتقل تازمامارت بعد إستحالة التمادي في إنكار وجوده، أعلن الحسن في 3 مارس عن إصلاح دستوري معزّزا ذلك بحملة إعلامية تستهدف صيغ ديكتاتوريته بمساحيق الديمقراطية الحسنية بهدف ضمان المزيد من دعم الحكومات الغربية.

لكن لإنجاح مخطّطه هذا، كان عليه أن يضمن تركية أحزاب المعارضة البرلمانية. وإذا كان الحزبان الأساسيان، الإتحاد الاشتراكي وحزب الإستقلال، قد قدما في 9 أكتوبر الماضي مذكرة تتضمن مشروع إصلاحات دستورية، لم تكن ستؤدي في أحسن الأحوال سوى إلى تكيف الحسن معها، فقد جاءت تصريحات النوير الأموي لتمكّر صفو هذا الجو، وذلك في إستجواب أجرته معه جريدة "حرية المواطن" المناضلة في عددها المؤرخ بـ 22 فبراير الماضي -مجلة منعت مؤخرًا-

في الإستجواب المذكور -والذي نقلت جريدة "الطريق" مقتطفات منه إلى جانب نشرها لمذكرة 9 أكتوبر- ذكر النوير الأموي ووضّح ما سبق أن أعلن عنه في فاتح ماي 1991 بأن الديمقراطية في إطار نظام ملكي تستلزم "ملكا يسود ولا يحكم". هذا التصريح الصادر عن الكاتب العام لل ك.د.ش و عضو المكتب السياسي ل إ.ش.ق.ش الذي يعس بقداسة الطبيعة المخزنية للدولة، والذي كان له آنذاك

المغرب في مفترق الطرق
2 من

حول إعتقال المتناضل التقدمي
النوير الأموي
4 من

فاتح ماي بفرضنا
4 من

وثيقة
6 من

الحركة الطلابية المغربية بأوروبا
خطوة وحدوية هامة
6 من

المسألة الأمازيغية
8 من

استجواب مع فراس بيوطو
11 من

الحركة الطلابية المغربية
14 من

مديرة النشر
مازي-كرميتين أولاس

رئيس التحرير
أبراهام السرفاتي

عنوان المراسلة
BP 257 - 93511 Montreuil Cedex
FRANCE

الحساب البريدي
CCP 13025 17 K PARIS

في مُفترق الطُّرق

تنظيم استعراض فاتح ماي أمام التهديد بالقمع الديموي.

إلا أن حجم التجاوب الشعبي مع تصريحات النوبير الأموي و تضامن الجماهير والأوساط المناضلة ضد إعتقاله جعل من الصعب على قيادات تلك الأحزاب من تجاهلهما، وخاصة داخل إيش.ق.ش. إذ عمد الكاتب الأول لهذا الحزب، الذي كان خارج المغرب أثناء طبخة "لجنة التحكيم" إلى التدخل شخصياً في أشغال هذه اللجنة بطرح مشروع يرفض وصاية وزارة الداخلية، الصود الفكري للنظام المخزني، على العمليات الانتخابية. وبهذا يكون مصير هذه اللجنة هو الباب المسدود وأضما الحسن في مازق. مما دفع به إلى الحسم عن طريق رسالة ملكية إلى الأحزاب، نشرت في 19 ماي، تكرر على العكس، ولو بطريقة مغلقة، وصاية وزارة الداخلية.

إن الحدث الجديد، والذي لا مثيل له منذ ما يقرب من 30 سنة، يتمثل في إعلان أحزاب المعارضة البرلمانية الأربعة، في رسالة موجهة إلى الديوان الملكي يوم 21 ماي، والمنشورة يوم 22 منه، عن تسكها بمطلبها في تشكيل هيئة وطنية مستقلة مكلفة بتبهيء ومراقبة الانتخابات العامة. كما تطالب بتحويل هاته الهيئة كل السطك والصلاحيات اللازمة للسهر على تبهيء هذه الانتخابات والإشراف على تنظيمها ومراقبة سيرها وضمان حريتها ونزاهتها.

والأدهى من ذلك، عمد النظام إلى طمس مسألة الإصلاح الدستوري وسحبها إلى مرتبة ثانية. كل ما يحدث يعطي الإنطباع وكأن الحسن توقع صعوبة الدفع بالأحزاب الديمقراطية لتزكية الإصلاح المزعوم. إن التكتيك الذي اعتمده هو إستدراج هاته الأحزاب للسخر في لعبة لجنة التحكيم حول القانون الانتخابي، ومن ثم جرهما في هذا سياق هذا المسلسل للمشاركة في هذا "الإصلاح". بعدها قد يصبح إطلاق سراح النوبير الأموي أمراً وارداً بعد تخلي رفاقه عنه وإجباره على السكوت عن مسألة الإصلاح الدستوري وشل حركته وحصرها في نشاط نقابي "متحضر" (في مفهوم أحمد العلوي).

لكن حضور النوبير الأموي من داخل السجن له، بالعكس وأكثر من أي وقت مضى، ثقله في الحياة السياسية المغربية. فلم يعد ممكناً البتة اليوم في الإتحاد الاشتراكي، وفي مجموع قوى المعارضة التقليدية، القفز على تصريحات النوبير الأموي، فبالأحرى تجاهل ذلك الذي أصبح أول زعيم شعبي منذ إغتيال المهدي بن بركة، ويسير على نفس نهجها. فها هو التاريخ يلقن الحسن رغباً عنه درساً بأن الشهداء يظلون شباباً.

هكذا قامت الأحزاب الأربع للمعارضة البرلمانية (الإتحاد الاشتراكي، حزب الإستقلال، منظمة العمل، حزب التقدم والإشتراكية - والذي يعتبر الحزبان الأولان أهمهما)، مدعمة بالإتحاد الوطني للقوات الشعبية لعبد الله إبراهيم، بتشكيل الكتلة الديمقراطية، وإعلان عن ميثاقها الوطني يوم 26 ماي والذي ينص بنده الثاني على مايلي:

"إقرار إصلاح دستوري عميق يضمن ترسيخ دولة المؤسسات وتميز سلطة القانون، ودمقرطة وتحديث أجهزة الدولة على كافة مستوياتها، وبكسر فصل السلطات، ويحدد مسؤولية كل سلطة، ويكفل قيام حكومة تكون ممثلة لأغلبية الشعب ومتحملة لمسؤولياتها الكاملة أمام مجلس النواب، ويحقق إستقلال القضاء، ويصون حقوق الإنسان، ويحمي الحريات العامة والخاصة، ويكون إطاراً ناجعاً لتلبية طموحات الشعب وتطلعاته المشروعة في تحقيق التنمية والتقدم والرأف في كنف تكافؤ الفرص والتكافل والعدالة الإجتماعية، ولبناء مجتمع عصري يعتمد الإسلام ويستند إلى كل القومات الثقافية والحضارية للشعب المغربي"

فضلا عن ذلك، تحت سطح هذه المعارضة القانونية التقليدية، بدأت عملياً تتضح أسس إعادة تهيكلي اليسار المغربي تحت تأثير يسار جذري في حالة مخاض يضم كلاً من التيار الجذري للنوبير الأموي وسط الإتحاد الاشتراكي، حزب الطليعة الإشتراكي الديمقراطي ومنظمة إلى الأمام. (*)

إلا أن ما يمكن تكليده منذ الآن هو أن تنامي القوى الديمقراطية ومطلب نولة الحق والقانون التي ستضع حداً للطابع المخزني للنولة، للموس منذ

السنوات الأربع الأخيرة، عرف قفزة نوعية تجعل من الصعب على الحسن ترميم مصداقية نظامه المخزني على الصعيد، ومشروعيتها على المستوى الوطني.

هل هي بداية نهاية إستبداد الحسن، الذي نعلم كم هو -أي هذا الإستبداد- مرتبط بهذا النظام؟ لا نستطيع الجزم بذلك، لكن يمكننا رغم ذلك من الإشارة إلى الإفتتاحية الفريية لأحمد العلوي في 23 ماي والتي خصصها للمقتضيات الدستورية لخلافة العرش بمناسبة ذكرى الإستفتاء الدستوري لـ 23 ماي 1980. يخلص أحمد العلوي في إفتتاحيته المذكورة إلى التالي: يتعلّق الأمر بالضبط بتبهيء وتمتين المستقبل نفسه حتى وإن ظلت هاته المقتضيات نظرية. من الضروري بالفعل الإعداد لكل الإحتمالات ولو لتلك التي لن تقع أبداً. فإذا ما حصل في يوم ما مشكل خلافة، يجب أن يكون كل شيء مرتباً لضمان الإستمرارية والإستقرار بشكل مضبوط، وهو ترتيب أساسي كفيلاً بتجنّب أي خلل أو تعقيد، وأية فوضى أو عدم إستقرار. (جريدة "لوماتان" بتاريخ 23 ماي 1992). هل بدأ العلوي الطريقي وأوصيائه الإمبرياليون يفكرون في إستبدال وكيلهم الذي أصبح بالفعل جد مبتدل.

لا يهم، إذ يظلّ الحلّ هو تنامي القوى الديمقراطية، وضمناها القوى الجذرية، وتعبئتها من أجل إطلاق سراح النوبير الأموي فوراً ونون شرطاً، من أجل تحقيق منعطف سياسي بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين والمختطفين وعودة المنفيين، المثابرة واليقظة في المعركة من أجل دستور جديد ديمقراطي فعلاً يباوره الممثلون الحقيقيون للشعب ومن أجل تشييد نولة الحق والقانون والقضاء على الطليعة المخزنية للنولة.

علينا جميعاً، في المغرب كما في المهجر و المنفى، أن نتعباً وموحدين لهذه المعركة.

إبراهيم السوفاتي

في 30 ماي 1992

الهجرة المغربية بفرنسا
تحتفل بفتح ماي
في استعراض وهدوي

الجالية المغربية تطالب بقوة بإطلاق
سراح نوبير الأموي.

تحت هذا الشعار/ اللوحة، خلعت الجالية المغربية بباريس وضواحيها يوم فاتح ماي لودع السنة. ليمبادرة من لجنة إطلاق سراح نوبير الأموي التي تشكلت مباشرة بعد اعتقاله. تم الإعداد لهذه التظاهرة بشكل وهدوي وبالفعل فإنها المرة الأولى التي تخلد فيها الجالية المغربية بمختلف مكوناتها السياسية والجموعية مناسبة فاتح، مما أكسبها قوة وتنظيماً متكاملاً أثار إعجاب الجمهور الذي تابع هذا الإستعراض.

على الساعة الثالثة والنصف تقريباً وضمن مكتب الكونغرس العامة للشغل CGT الذي انطلق من ساحة الجمهورية Place de la Republique تحرك استعراض الجالية المغربية بتقديمه أعضاء لجنة إطلاق سراح نوبير الأموي، ومختلف الجمعيات الديمقراطية للهجرة المغربية بفرنسا، متبوعة بعدد هام من المناضلين والمهاجرين المغاربة بلغ ما يقرب 500 شخص. بطيلة مسافة الإستعراض كانت تزداد شعارات وهدوية تهم العديد من القضايا التي تشغل بال المهاجرين المغاربة سواء على مستوى الوطن أو بالنسبة لأوضاعهم في الغربة ومن بين هذه الشعارات نذكر:

الأموي عندك الحق، الحكومة كتمسرق

اطلقوا سراح نوبير الأموي

Assez de misère,
Assez de répression,
Libertés démocratiques
pour le peuple marocain

Libérez les prisonniers politiques
et syndicaux au Maroc

Français, immigrés, Solidarité

Français, immigrés,
Egalité des Droits

حول إعتقال المناضل التقدمي النوبير الأموي

تشكيل اللجنة من أجل إطلاق سراح النوبير الأموي عمل نضالي مشترك هام

ومن ضمن ما قامت به هذه اللجنة نذكر:
- إصدار بيان يعلن عن تأسيس اللجنة، ويدين اعتقال الأموي ويعبر عن التضامن معه.
- تنظيم مهرجان تضامني مع الأموي بدار المغرب بباريس يوم 22 أبريل.
- إصدار نداء دولي من أجل إطلاق سراح نوبير الأموي، يدين اعتقاله ويستنكر الإعتداءات التي تعرض لها المحامون، والمتابعة والمصادرة التي تطال الصحافة والصحافيين. كما يطالب من السلطات المغربية بإطلاق سراح نوبير الأموي فوراً، وبوضع حد للإعتقال والإختطاف السياسي والمضايقات في ميدان الحريات الأساسية، والإلتزام بالمواثيق والعهود الدولية التي صادق عليها المغرب. (هذا النداء موجه للتوقيع عليه من طرف الهيئات السياسية والنقابية والثقافية الأجنبية ومن طرف الشخصيات المغربية والأجنبية)
- إعداد وتنظيم مسيرة فاتح ماي بشكل مشترك وهدوي.

كما تعتزم اللجنة القيام بأعمال ومبادرات أخرى من أجل فضح النظام وتكثيف الضغط عليه لفرض إطلاق سراح الأموي، وأهمها:
- الحضور في البرلمان الأوروبي يومي 9 و 10 يونيو بمناسبة الجلسة العامة المخصصة للتصويت على مشروع حول حقوق الإنسان وإعتقالات النقابيين في المغرب.
- تنظيم مهرجان تضامني كبير بباريس يوم 19 يونيو (الذي يصادف ذكرى إنتفاضة 1981 بالبيضاء).
- المشاركة في المبادرات التي من المقرر أن تقوم بها مجموعة الـ 52 (Collectif pour les Droits de l'Homme au Maroc) من بينها تنظيم تجمع إحتجاجي أمام السفارة المغربية بباريس يوم 16 يونيو المقبل.

على إثر صدور القرار المخزني الجائر من طرف المحكمة الابتدائية بالرباط، يوم 17 أبريل 1992 القاضي بحبس -ولدة سنتين نافذتين- المناضل التقدمي محمد النوبير الأموي، الكاتب العام للكونغرس الديمقراطية للشغل وعضو المكتب السياسي للإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، تشكلت في اليوم الموالي بباريس (18 أبريل) اللجنة من أجل إطلاق سراح نوبير الأموي. وتضم هذه اللجنة كل القوى السياسية والجموعية المغربية الديمقراطية المتواجدة بفرنسا، باستثناء حزب التقدم والاشتراكية.

ونشير بهذا الصدد أن منظمة إلى الأمام ممثلة برفيقي في هذه اللجنة منذ إجتماعها التأسيسي. إن تشكيل هذه اللجنة والتفاف كل القوى الديمقراطية الممثلة داخلها حول شعار ومطلب الإطلاق الفوري لسراح نوبير الأموي، يعبر في جوهره عن المكانة البارزة التي يحتلها هذا الأخير داخل شعبنا كأحد أبنائه المخلصين لقضايا الحيوية، وعن مدى التجاوب الواسع الذي حظيت به جرائته النضالية، وأفكاره وتصريحاته حول المسألة الديمقراطية ببلادنا في صفوف كل الديمقراطيين المغاربة الحقيقيين. كما تأتي هذه المبادرة الوجدية كتعبير عن الوعي الذي بدأ يشق طريقه داخل الحركة الديمقراطية المغربية بضرورة نيل الحلقية والخلافات الهامشية التي طالما مزقتها، والبحث عن نقط الالتقاء بينها في مواجهة أعداء الديمقراطية في بلادنا.

إن هذه الروح بالذات هي التي طبعت إلى حدود الآن أشغال هذه اللجنة، وهذا ما أتاح لها القيام ببعض الإنجازات والخطوات العملية المشتركة، وإن كانت لا تزال لم ترق بعد إلى مستوى ما يتطلبه حدث إعتقال الأموي من رد قوي وضغط على النظام المخزني من أجل فرض إطلاق سراحه.

بيان من منظمة إلى الأمام المغربية من أجل إطلاق السراح الفوري للتوبيير الأموي

مرّة أخرى يكشف الحسن الثاني وجهازه المخزني عن وجههما الحقيقي بالحكم يوم 17 أبريل- بستتين سجنا نافذة على التوبيير الأموي، الكاتب العام للكتفدرالية الديمقراطية للشغل وعضو المكتب السياسي للإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية، وذلك بدعوى القذف في الحكومة المغربية

والواقع، أنه في الوقت الذي يحاول فيه الحسن جرّ أحزاب المعارضة الرّسمية بالمغرب للمصادقة على لعبة "الإصلاحات الدستورية"، يطرح التوبيير الأموي، وبجراحة غير مقبولة من طرف الحسن، شروطا واضحة لقيام ديمقراطية فعلية في المغرب نابعة من الشعب و من الشعب وحده؛ وفي هذا الإطار يؤكّد الأموي على أن الملك لا ينبغي أن يصبح أكثر من رمز للسيادة، كما هو الشأن بالنسبة للملكيات الديمقراطية الغربية.

إننا نوجّه ندائنا إلى كلّ القوى الديمقراطية المغربية، بالمغرب كما في المهجر، للتعبئة والنّضال دون تأخّر لإنتزاع إطلاق سراح التوبيير الأموي فورا وبدون شروط وفرض تراجع النظام الإستبدادي في هذه المسألة الحاسمة. كما نهيب بالرأي العام الدولي وبجميع الديمقراطيين بأروبا لدعم هذا العمل والدّفع بحكوماتهم من أجل الضغط على الحسن لحمله على إطلاق سراح التوبيير الأموي.

لنفرض إطلاق سراح التوبيير الأموي
لنناضل من أجل إنتزاع سلطة الشعب

منظمة إلى الأمام المغربية
18 أبريل 1992

رسالة من
أبراهام السرفاتي
إلى
الفاضل محمّد التوبيير الأموي

الأخ العزيز،
لقد تتبعت بغضب شديد، من خلال أحداث الأسابيع الأخيرة بالمغرب، القمع الذي لحقك، ولكن أيضاً بإعتزاز كبير وأنا أرى إبننا لشعبنا وقائدا للطبقة العاملة يقف بشجاعة وحزم ضدّ الطبيعة المخزنية للدولة، ويضع بوضوح شروط إرساء ديمقراطية حقيقية في بلادنا.

الأخ العزيز،
من خلال موقفك الشجاع أظهرت لشعبنا الطريق السديد للنضال من أجل الديمقراطية والحرية. وهو ما أثار ضدك انتقام النظام المخزني. لكنك مناضل صلب لشعبنا ولطبقة العاملة، وأظهرت طيلة حياتك بأنّ السجن لا ينال منك. من جانب آخر، إن هذه الصلابة ووضوح موقفك حول الديمقراطية، هي التي عبّأت حولك مجموع القوى الديمقراطية ببلادنا، سواء بداخل المغرب أو في المهجر، وأثارت حماسها وعزمها للنضال من أجل إطلاق سراحك فورا وبدون شروط. هكذا أصبحت هذه المعركة أساسية من أجل إنتزاع الديمقراطية في بلادنا وحقّ الشغاليين في حياة كريمة وحرّة.

الأخ العزيز،
في هذه المعركة، وأنت تعرف ذلك منذ أول يوم لإعتقالك، يمكنك الإعتماد على دعمي ومساندتي المطلقة لك وبدون تحفظ. أوجه لك، أخي ورفيقي العزيز، أصدق عبارات تضامني الحارّ راجياً منك تبليغ عائلتك عظمي الأخوي.

أبراهام السرفاتي

باريس 14 ماي 1992

الحركة الطلابية المغربية بأوروبا الغربية خطوة وحدوية هامة

بعد عدة أشهر من اللقاءات والنقاشات بين فصائل الإتحاد الوطني لطلبة المغرب (الطلبة القاعديون التقدميون، الطلبة الإتحاديون، طلبة حزب الطلبة، طلبة منظمة العمل وطلبة حزب التقدم والإشتراكية)، توج هذا المسلسل بعقد لقاء هام يوم السبت 30 ماي 1992 بدار المغرب حضره كتاب الفروع (مدن فرنسا وبلجيكا وهولندا) والمكتب الفيديالي.

ومن بين أهم الإجراءات التي صدرت عن هذا اللقاء الذي تم بحضور أحد أعضاء اللجنة التنفيذية ل.إ.و.ط.م، تشكيل لجنة تحضيرية لتحديد مهمتها في التهييء المادي والأدبي لعقد مجلس فيدرالي وحدوي وديمقراطي و تعبئة الطلبة والتهييء للدخول الجامعي المقبل.

كما أصدرت اللجنة التحضيرية بيانا عاما على إثر هذا اللقاء الهام عبرت فيه على وجه الخصوص عن:

- ...»
- مساندة نضالات الشعب المغربي وقواه الحية،
- المطالبة بإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين، والنقابيين وعودة المنفيين والكشف عن مصير المختطفين،
- إدانتها للعناصر الظلامية،
- المطالبة برفع الحظر العملي المفروض على إ.و.ط.م
- «...»

إن هذه الخطوة الهامة من شأنها تجاوز واقع التشثيت الذي ساد سلبا لعدة سنوات بأوروبا الغربية، وكذلك تعزيز نضال الطلبة ومنظمتهم العتيدة إ.و.ط.م، لكي تستعيد مكانتها وسط الحركة النضالية المتنامية للشعب المغربي. كما هي تعبیر ملموس عن نضج المناضلين الطلبة والفصائل الطلابية المناضلة ووعيهم بدقة الوضع العام بالبلاد الذي لم يعد يسمح بالتادي في الصراعات الثانوية والشكليات والحلقية المقيتة.

تمكنت المجلة من الحصول على الوثيقة التالية^(*) وهي عبارة عن تقرير لإجتماع أحزاب المعارضة البرلمانية مع الحسن. ويتبين من هذه الوثيقة من بين أشياء أخرى مدى تضايق النظام من النضالات التي تخوضها الشغيلة بالبلاد ومن النقابات وقادتها التي تطر تلك النضالات، وهذا ما يفسر من بين عوامل أخرى دون شك القمع الذي سلط على التوبيير الأموي. كما يظهر جليا تناور الحسن من أجل فرض سلم إجتماعي جديد... وبتروك للقراري استخلاص المزيد من العبر:

« جلسة عمل للملك مع الأحزاب السياسية يوم 92/3/6 »

هناك مقترحات مثلا تتعلق بانتخاب جميع أعضاء مجلس النواب بالإقتراع العام المباشر كل هذه الإقتراحات ستناقشها خلال شهر رمضان إما بجمعية جماعية أو فرادى أو معتمدا اللوائح الإنتخابية، والتعليق الإنتخابي والنظر في القانون الإنتخابي والمدة الرسمية التي يجب أن تلجز فيها الإنتخابات، ويودي أن تتم الإنتخابات في شهر غشت المقبل، وستعمل على تنظيمها في شهر غشت سواء كان الإستفتاء أو لم يكن في الصحراء وستجري الإنتخابات من ملنجة إلى الكورة.

(4) حد أدنى من السلم الإجتماعي أنا، يقول الملك لا أقوم بالإضرابات القضائية التي تجرى والمنظمة من طرف الإتحاد العام للشغاليين والكدرش، فالإتحاد العام أعضاؤهم ينقسم أعضاء في حزب الإستقلال طبقا لقانون هذا الحزب، والكدرش ممثلة في المكتب السياسي للإتحاد الإشتراكي. إن المغرب لا يستطيع أن يستجيب للمطالب المطروحة، فنية هذه المطالب تحتاج إلى عشرة آلاف مليار سنتيم. أمنا مهام في إصلاح الدستور، والإستفتاء والإنتخابات. ألا يمكن للناس أن يصبروا ستة أو سبعة أشهر إلى حين نلتقي من هذه المهام ونصل إلى مؤسسات وهذه المؤسسات هي التي ستراجع الأمور إلى نصايها.

هنا تدخل ممثل الإتحاد الإشتراكي ليزن حيايب الحكومة والوزراء الذين لم يلتقوا مع النقابات الوطنية ولم يطرحوا ما طرحه الملك الآن ولم يفتحوا حوارا جادا معها، ثم إن هناك مطالب ليست لها انعكاسات مالية وتتعلق بالسيارات واحترام القوانين والقرارات السابقة والمقاييس المحددة للترقيات الداخلية وظروف العمل. يجب على الملك، أنا لا أتوب عن الحكومة ولا أتكلم باسمها فإذا كانت هناك مطالب من هذا النوع فلما على استعداد لدراستها والعمل على الإستجابة لها، فليتمشوا لي إبانها في الأيام المقبلة.

(5) العلاقات مع أوروبا، كنت قررت عدم قبول فتح المفاوضات حول الصيد البحري مع السوق الأوروبية المشتركة، لكن المبادرة الجديدة للأوروبيين حول قيام منطقة تبادل حر بين المغرب وأوروبا جعلتني أعطي الأمر لوزير الخارجية لتعدد الإقتافية في انتظار أن تدرس الصيغة المثلى لقيام هذا التبادل الحر «
إنتهى

بمبادرة من الملك عقدت جلسة عمل بالقصر الملكي بالرباط مع ممثلي الأحزاب السياسية و بحضور وزير التولة والمستشار، وذلك يوم الجمعة فاتح رمضان، الموافق لـ 6 مارس 1992، ودام الإجتماع ساعة إلا ربع. قدم الملك عرضا يمكن إجمالها في النقاط التالية:

(1) الإتصالات مع الأحزاب أكد الملك في البداية على أهمية ما جاء في خطاب العرش و المتعلق بالقضايا الداخلية، و اعتبر أن اللقاء مع الأحزاب هو بمثابة مؤسسة منذ اللقاء الأول بين محمد الخامس و الحركة الوطنية سنة 1936، إلى يومنا هذا. وبالنسبة لـ 11 سنة الماضية استمرت هذه الإتصالات و تميزت بالإلتصام الفكري ذلك أننا يقول الملك متفقون حول الأهداف و المرامي و إن اختلافنا في بعض الأحيان حول السبل و الوسائل و المراحل.

(2) الصحراء هذه القضية يجب أن تنتهي بسرعة لتتفرغ لقضايانا الداخلية. هناك ارتياح للتصريحات الرئيس بوضياف، ونحن الآن أمام احتمالين إما أن توقف الجزائر دعما العسكري و المالي و الدبلوماسي للبوليساريو وفي هذه الحالة سنتتهي مشكلة الصحراء بانتهاء المصاريين و عودتهم إلى بلادهم و يبقى على الأمم المتحدة أن تسجل هذا الواقع في بنك عالمي. و إما لأن يستمر المسلسل الأممي بتنظيم الإستفتاء. و ينتهي الأمر بوضع بنك ملكية المغرب لأراضي الصحراوية و تجري الآن اتصالات مع بوضياف والقادة الجزائريين.

المغرب قبل تقرير دي كويلار الأمين العام السابق للأمم المتحدة رغم علاقته، كما قبل المرفوع الأول والثاني اللذين اقترحهما بطرس غالي الأمين العام الجديد للأمم المتحدة للقيام ب مهمة الممثل الشخصي. مما الأمريكي الجنرال والتر والباكستاني الجنرال يعقوب خان. لكن البوليساريو رفض الأول والثاني. فإلى متى هذا الرفض طالما أن البوليساريو سبق وأن رفض تقرير دي كويلار على كل حال إذا ما التفت مجلس الأمن لقرارات جديدة تعيد النظر في كل ماتم فإن من حق المغرب أن يراجع مجمل المقررات التي سبق أن قبلها.

(3) الدستور والإنتخابات يورة الريع لمجلس النواب هي الدورة الأخيرة لهذا البرلمان وعلى الرئاسة أن ترميع أشغال المجلس ليبت في المشاريع المعروضة عليه.

(*) وثيقة داخلية لإحدى الأحزاب التي شاركت في الإجتماع المذكور.

ندوة صحفية لمجلة إلى الأمام

تضامن مع الجريدة
المناضلة
"حرية المواطن"

تعرضت جريدة "حرية المواطن" (بعد منع جريدة "المواطن") لمنع جرائر إن مجلة إلى الأمام تدين هذه الممارسة المخزنية التي تستهدف خلق هذا الصوت المناضل وتعلن عن تضامنها المطلق مع الرفاق في هيئة تحرير جريدة "حرية المواطن"

بمثابة منار للمغاربة وديمقراطيين الجزائريين على الخصوص، مذكرا في المقابل بأن بإمكان الديمقراطيين من إقناع المناضلين الإسلاميين غير المتميزين والحوار معهم. شريطة أن يتم التمسك بالبيدات الكونية لحقوق الإنسان وعدم تقديم أي تنازل فيما يتعلق بقضية تحرر المرأة، مؤكدا من جديد على أنه لا يمكن للمغرب أن يصبح حرا دون تحرر المرأة المغربية. وأن ضمان حرية المرأة هو تواجد النساء في الحركة الديمقراطية و داخل الأحزاب الديمقراطية والوطنية بما فيها حزب الاستقلال. ففي المغرب حضور نسوي متميز. إلا أن هذا الموضوع لا يخلو من تعقيدات مدلا بوضع المجتمع الريفي على سبيل المثال، وقال بأنها معركة ليست بالهينة لكن لا مجال من التوصل منها. كما يعتبر بأن وضعية المرأة بتونس أحسن نسبيا مما عليها في المغرب والجزائر.

وتدخلت صحافية معتبرة بأن معارك النساء لا يجب أن تذهب أدراج الرياح بدعوى الاستقرار السياسي، وأنه إذا كان نضال المرأة يأتي في مستوى آخر فإن نضالها من أجل الديمقراطية يجب أن يتم جنبا إلى جنب مع الرجل.

بعد ذلك إنتقل النقاش ثانية إلى نتائج حرب الخليج وواجب الديمقراطيين في التصدي للفرطية الإمبريالية والتحولت الأخيرة التي عرفها العالم بعد تمزق الإتحاد السوفياتي والصعوبات التي تلاقيها التنظيمات والأفكار الثورية من جراء التطويل لنهاية الإيديولوجيات، وفي هذا الصدد أبرز كل من مديرة ورئيس تحرير المجلة ضرورة الإنطلاق من مفهوم التحرر: التحرر الإجتماعي والوطني، يدا في يد رجالا ونساء.

وأخيرا إنصب النقاش من جديد حول القضايا المغربية، ومسألة الصحراء الغربية. وقد أجاب الرفيق السرفاتي فيما يتعلق بخصوصيات الوضع السياسي بالمغرب، بأن ما نعيشه حاليا هو تطور القوى الديمقراطية، كما أكد على ضرورة الإهتمام بالمسألة الأمازيغية في المغرب، و إلى المضمون الذي يجب إعطائه إلى التحرر محيلا الحاضرين إلى نص بعنوان "مضمون التحرر الإجتماعي في الثورة الوطنية الديمقراطية" صدر في العدد الأخير (عدد 17/18 بتاريخ مارس 1991) من المجلة في طبعها القديمة.

أما بخصوص قضية الصحراء فقد سجل أنها لم تعد تحتل مركز الصدارة لدى القوى السياسية بالبلد وأن الذي أصبح يتصدر قائمة إهتماماتها هي مسألة الإصلاح الديمقراطي، وهذا يكتسي دلالة كبرى.

بمناسبة صدور العدد الأول من مجلة إلى الأمام في حلتها الجديدة، عقدت مديرة المجلة ماري-كريستين أولاس ورئيس تحريرها الرفيق أبراهام السرفاتي ندوة صحفية يوم 10 أبريل لتقديمها إلى الصحافة.

حضر هذه الندوة الصحفية كل من ممثلي الوكالة الفرنسية للانباء AFP ومجلة Liberté و L'Autre Journal وجريدة Rouge..

في البداية أدلى رئيس التحرير أبراهام السرفاتي بتصريح صحفي تطرق فيه لمستجدات الوضع السياسي بالبلاد وخلفيات نظام الحسن من محاكمة التوبري الأموي، كما تطرق لوضعية حقوق الإنسان مذكرا بالدور الهام الذي تقوم به جمعيات حقوق الإنسان الثلاث في داخل المغرب و "جمعية الدفاع عن حقوق الإنسان في المغرب" بالخارج وكذا مساهمة الجمعيات المغربية الجادة في "مجموعة الخمسين من أجل حقوق الإنسان في المغرب Collectif pour les Droits de l'Homme au Maroc

أما من جهتها فقد تعرضت ماري-كريستين أولاس للدور الهام الذي على المجلة أن تلعبه في أوروبا، خاصة وأن حرب الخليج كرست سيطرة دول الخليج وخصوصا العربية السعودية على الصحف والمجلات العربية الصادرة في أوروبا. وأكدت على أهمية صدور مجلة عربية جادة تتطرق لقضايا المغرب والمنطقة المغاربية والعالم العربي عموما، وعلى الأخص القضية العربية المركزية. القضية الفلسطينية. معتبرة أن هذه الأسباب هي التي دفعت بها لقبول تحمل مسؤولية إدارة المجلة.

ورداً على سؤال حول دور المجلة وأشكال توزيعها، وهل سيتم توزيعها بدول المغرب العربي، وحول محاور المجلة الرئيسية؟ أجاب رئيس التحرير بعد أن ثمن تدخل مديرة المجلة، وأكد من جديد على إهتمام المجلة بالقضية الفلسطينية، بأن القضايا المغربية تبقى المجال الرئيسي لمواد المجلة، أي قضايا النضال السياسي بالمغرب ومساهمة الجالية المغربية في أوروبا في هذا النضال. لكن المجلة ستكون مفتوحة على مساهمات المغاربة والديمقراطيين الفرنسيين وغيرهم...

ثم تطرق بعدها لعدة قضايا عربية جواباً على أسئلة الصحفيين، منها ما يتعلق بحرب الخليج و دور الصحافة العربية التي أخفقت في أداء دورها...

وبخصوص المغرب أكد على تواصل نضال القوى الديمقراطية المغربية التي تعد إحدى البدائل الممكنة لنظام الحسن شريطة أن تكف الحكومات الغربية عن دعم هذا النظام. ذلك أن اليأس هو الذي يدفع إلى التطرف الديني. إن تشكيل قطب ديمقراطي في المنطقة قد يكون

"إلى الأمام" مجلتكم، راسلوها،
سأهموا في التعريف بها
وتوزيعها.

"إلى الأمام" مفتوحة لكل
المساهمات والآراء الهادفة إلى
نشر الفكر الثوري.

عنوان المراسلة

BP 257

93511 Montreuil cedex
FRANCE

الحساب البريدي

CCP 13025 17 K Paris

إن المقالات والمواضيع الموقّعة بأسماء
كاتبها لا تعبر بالضرورة عن آراء
المجلة

المسألة الأمازيغية والخصوصيات الإقليمية

تقديم

إن التعامل مع المسائل، يفرض علينا التعاطي معها بأقصى مايمكن من الجدية، ومتابعتها باستمرار لكونها مسألتين معقدتين وشائكتين تتطلبان عملا جماعيا جبارا فكريا وميدانيا، ولأنهما قابلتان للإستثمار السلبي من قبل الخصوم والأعداء إذا لم يتم الإحتماء بالجمهير الشعبية المعنية بالمسائلين عبر إعطاء أجوبة سديدة لهما... من هنا يطرح على جميع المناضلين الإسهام كل من موقعه الخاص وحسب إمكانياته في إثراء وإنضاج تصور أكثر دقة حول المسائلين، وفي تلمس كل الإشكاليات المرتبطة بهما لتقادي الوقوع في أخطاء فادحة، وأيضا العمل في الميدان وسط الجماهير المعنية لتكون طروحائنا، شعارائنا، وبرامجنا معبرة بأقصى مايمكن عن طموحاتها وتطلعاتها. إن هذا هو المهم الذي حكم نقاشائنا للمسائلين، وبتتمنى أن تسد نقاشات المناضلين العاملين في الميدان كل النواقص التي لم تتمكن من ملئها، خاصة وأن الرهان والتحدى الحقيقيين اللذين يواجهاننا فيما يخص المسائلين هو إخضاع تصوراتنا وأفكارنا لحكم الواقع، وبالتالي إغناؤهما وتصحيحهما بصفة مستمرة حتى يفيا بما نطمح إليه من ورائهما.

المسألة الأمازيغية

أصبحت المسألة الأمازيغية كمشكل لغوي وثقافي تكتسي أهمية بالغة وسط الشباب المثقف وخاصة منهم المنحدرين من أصول أمازيغية، وموضوعا للنقاش تثيره بعض الصحف، بل إنه حتى بعض الأحزاب السياسية التائرة بفكر الحركة الوطنية منذ الثلاثينات والمعروفة تاريخيا بعدائها لأي طرح للمسألة باعتباره يهدد وحدة البلاد، ويحيي من جديد الظهير البربري، بدأت مواقعها تعرف بعض التملل لصالح الإهتمام ولو من مستوى جد ثانوي بالمسألة، إلا أن الملاحظ بشكل عام أن بعض النخب السياسية تتعامل مع المسألة بشكل انتهازي ومناسباتي كتوظيفها في الحملات الإنتخابية... والحال أن قمة التوظيف ذلك تقوم به الحركة الشعبية إذ تقدم نفسها كقوة سياسية معبرة عن مصالح الأمازيغ بمختلف فئاتهم وطبقاتهم، رامية بذلك تزييف وعي الكادحين منهم عبر الطمس لحقيقة الصراع الطبقي الدائر، معتمدة في الوصول إلى أهدافها خطابا ديماغوجيا رجعيًا ومتخلفا

وراء التصور البرجوازي السائد داخل القوى التقدمية في التعامل مع المسألة، فإنها استطاعت من بعد تجاوز ذلك القصور عبر إيلاء الأهمية أيضا لها، وتضمينها في برامجها لإيجاد حلول لها، بون أن يعني ذلك التخلي عن التركيز على ماهو طبقي.

وعلى كل يتطلب النضال من أجل حل المسألة حلا ديمقراطيا، من المناضلين التقدميين خوض الصراع ضد مختلف التصورات المخزنية البرجوازية والشوفينية والظلامية سواعنها التي تعمل على طمس المسألة، باختزال الهوية المغربية في الجانب العربي أو الإسلامي عن طريق قراءات متزمتة له، أوتلك التي لاترى في الهوية المغربية إلا الأمازيغية وماعداها فهو دخيل ينبغي محاربتة.

ومن ضمن أهم ما ينبغي خوض الصراع حوله هو تاريخ المغرب، الذي ينبغي تحريره من سيطرة مؤرخي المخزن والبرجوازية والإستعمار الذين يوظفونه لإضفاء صبغة المشروعية على تصوراتهم وممارساتهم، وصياغته من جديد بموضوعية وعلى أسس علمية، وذلك ليشكل بدوره سلاحا في يد المناضلين ضد تلك

يستهدف دغدغة العواطف عند السكان الأمازيغ لكسب تعاطفهم دون أن تقدم أي حلول للتمهيش والإضطهاد اللذان يطالان لغتهم وثقافتهم، بل إنها تقوم بشكل واضح ومقصود بتكريسهما. وإلى جانب ذلك يتحمل النظام في المقام الأول المسؤولية الكبرى في تمهيش اللغة والثقافة الأمازيغيتين، فهو يسلك من جهة طريق القمع والتكثير في تعامله مع أي تعبير حقيقي وعميق يحمل في طياته من بين ما يحمل طموحات الجماهير الكادحة الأمازيغية في رفع الإضطهاد والتمهيش عن لغتهم وثقافتهم، ونذكر هنا بتعامله المهجج مع انتفاضة الريف 1959/58، ومن جهة أخرى يعمل على استقطاب النخب والعناصر المؤثرة لإدماجها في الطبقات السائدة، وبالتالي توظيفها في تمهيش وطمس المسألة، وأكثر من ذلك يستعملها لخلق أحزاب رجعية تركز على نغمة التفريق بين العرب والأمازيغ، ويوظف اضطهاد وتمهيش الثقافة واللغة الأمازيغيتين في صراعه ضد قوى أخرى حين الحاجة إليها، وحالة "عدوي وبهي" مع حزب الإستقلال سنة 1957 وأوضحة في هذا المجال. أما بالنسبة لمنظمتنا، فإذا كانت في السنوات الأولى لتأسيسها قد ركزت فقط في تحاليلها على ماهو طبقي، وبذلك تكون عمليا قد انسأقت

الثقافة الأمازيغية وتمتيع الأمازيغ بحقهم في الإعلام السمعي البصري بلغتهم. إن غياب حلول ناجمة للمسألة الأمازيغية يجعلها قابلة للإستثمار في المستقبل من قبل الإمبريالية والقوى الرجعية ضد الثوريين المغاربة سواء حين تقدمهم في الصراع ضد النظام أو حين التمكن من إسقاطه.

ولا يفوتنا هنا من أن نذكر بأن محمد الخامس زكّى الظهير البربري بالتوقيع عليه، وهو بذلك يكون قد عمق الخطوة الخيانية التي بدأها عبد الحفيظ موقّع عقد الحماية المشؤم.

الخصوصيات الإقليمية

أفضت انتفاضة يناير 1984 والتي كانت نوعية في شمال المغرب بالمقارنة مع باقي المناطق المنتفضة، بمنظمتنا الى إغناء تصورها للثورة في المغرب عبر طرح مسألة الخصوصيات الإقليمية كمسألة تهم مناطق بأكملها بمكوناتها العربية والأمازيغية، كالشمال مثلا وسوس، وتجذر الإشارة إلى أن النظام بمروره أصبح يولي في السنوات الأخيرة بعض الأهمية لمسألة الخصوصيات الإقليمية، طبعا من منظوره الخاص، عبر رفع شعار اللامركزية وخلق جمعيات الوديان والأنهار لإستيعاب النخب المحلية والقيام بالقرض وسطها، بل إنه يلوح أحيانا ببعض النماذج الممكنة التطبيق في المغرب، كنظام "لاندر الألماني"، لكن طبيعة النظام القمعية والديكتاتورية تظل يوما حاجزا منيعا أمام تقديمه لأي حل ديمقراطي لها. وأكثر من ذلك فتصنيفه لشعار اللامركزية، أصبح يتخذ منحى ضرب المكتسبات الشعبية في الخدمات الإجتماعية (كالتعليم والصحة...) وإثقال كاهلها بالضرائب المباشرة أكثر من أي شيء آخر، والتلويح بتلك النماذج لا يخرج عن نطاق التصريحات الديماغوجية التي عودنا عليها الحسن، ويستهدف إجهاد كفاف الشعب الصحراوي من أجل استقلاله، أكثرمنه إعطاء أجوبة عن الخصوصيات الإقليمية.

والمناطق الخصبة ليست صحيحة في نظرنا، فالصحراء تسكنها قبائل تتكلم العربية، وأغلبية سكان السهول والمناطق الخصبة(بكاله مثلا) ليسوا "عربا" بل هم بالأساس قبائل أمازيغية تعربت، وذلك لعدة أسباب، منها أن العربية هي لغة القرآن، وأن السهول تخضع أكثر من الجبال للتفاعل والتأثير الثقافيين واللغويين، الشيء الذي جعل التعريب يمسها بينما حافظت الجبال على خصوصياتها الإثنية، وهذه ميزة نجدها في العديد من البلدان حيث المناطق الجبلية والثانية تتسم بالحفاظ على خصوصياتها. ولا أدل على ذلك من أن اللغة الأمازيغية الأكثر نقاء(أي التي لم تتأثر الا قليلا بالعربية)توجد في المناطق النائية في الجبال.

كما أن هناك قبائل جبلية(مثل اجباله) التي تعربت، وهناك تداخل كبير بين القبائل التي تتكلم العربية والأمازيغية وتأثير متبادل على مستوى اللغة بينها في العديد من المناطق (خاصة منطقة تازة)، وأن التعايش قائم بين العرب والأمازيغ حيث نجد قبائل عربية تعيش وسط البربر والعكس صحيح، والتقاوم حاصل فيما بينهم.

وهكذا، فإن ما يثبته تاريخ المغرب على مر القرون أنه حدث تداخل وتفاعل بين القبائل العربية والأمازيغية وأن الوطن المشكل كتمرة لذلك هو وطن عربي/أمازيغي، وأن التناقض الأساسي لم يكن يوما ما بين العرب والأمازيغ كما حاول تصويره منظرو الإستعمار وبعض الشوفينيين لتحريف كفاف الشعب المغربي ونضالاته ضد الإستعمار والإستعمار الجديد، كما أنه لم يتخذ قط صبغة لغوية، بل إنه كان دوما بين الجماهير الشعبية المغربية (عربا و أمازيغ) ضد النظام المخزني قديمه وحديثه سواء كان في سدة الحكم عرب أو أمازيغ، وضد الإستعمار والغزاة الخارجيين.

ومن هنا يطرح على المناضلين التقدميين العمل مع الجماهير داخل الجمعيات الموجودة أو عبر إنشاء جمعيات تهتم بالمسألة في المناطق ذات الغالبية الأمازيغية، تكون بمثابة إطلاقات للتعبئة والنضال من أجل فرض تدريس اللغة الأمازيغية على الأقل في أماكن التواجد الأمازيغي بعد توحيدها (هناك على الأقل ثلاث لهجات وكل واحدة تتميز نسيبا عن الأخرى)، ورفع كل العراقيل التي تحول نون ازدهار

التصورات، ولتحرير الكثير من الطاقات المستلبة والمشحونة بالوعي العنصري، والتي ترى في العنصر العربي كذخيل ومضطهد تنبغي مواجهته، على الرغم من أن الأمر لم يكن كذلك كما سنظهره في هذه العجالة

فبشكل عام لم يكن هناك اضطهاد للأمازيغ من طرف العرب، خلافا لما وقع للهنود مثلا في أمريكا، كما أنه لم يكن هناك استعمارواستيطان بالشكل الذي وقع هناك ولا عنصرية.

فقدوم بعض البعثات العسكرية العربية قصد الغزو لم تكن هي التي لعبت دورا أساسيا في نشر الإسلام فأحرى التعريب.

واقبال المغاربة على الإسلام بسرعة كان بسبب إجابته على إشكالياتهم فهو يتجاوز القبيلة عبر إعطاء لحمة إيديولوجية توحد القبائل. وفي نفس الوقت يحافظ عليها وعلى بنيتها الأساسية.

وإذا تطورت عملية اعتناق الإسلام بسرعة كبيرة وأصبحت جزءا أساسيا من هوية المغاربة، فذلك لأنها ارتكزت الى المساواة بين العربي وغير العربي " لافرق بين عربي وعجمي الا بالتقوى " ولأنها سمحت للمغرب بأن يندمج على قدم المساواة في حضارة كانت جد مزدهرة آنذاك وأن يعرف التقدم الإقتصادي بفعل اندماجه في تجارة القوافل واستفادته من التطور العلمي والتقني الذي أفرزته تلك الحضارة.

أما التعريب، فقد سار ببطء شديد، وذلك لأن اللغة تشكل أحد أهم أسس الهوية، وإذا لم يخل تاريخ المغرب من فترات تم خلالها فرض التعريب بالعنف، فإننا نعتبر أن التعريب تطور في المغرب لأسباب موضوعية، منها رغبة الأمازيغ في تعلم لغة القرآن، والاندماج في الحضارةالعربية الإسلامية، الشيء الذي جعل تعلم العربية ضرورة لولوج المعارف المتطورة آنذاك، كما تتعلم اليوم الإنجليزية أو الفرنسية للوصول إلى المعارف.

إن العنصر العربي القادم من الجزيرة ظل دائما ضئيلا بالنسبة للسكان الأصليين، وعلى عكس ما يطرح في بعض الأحيان، فإن الأمازيغ هم الذين أخذوا على عاتقهم الدفاع عن الإسلام وشكلوا جيوشا(مثل طارق ابن زياد مثلا)، وبنوا دولا (المرابطون، الموحدون، المرينيون).

إن الاطروحة القائلة بأن العرب طردوا الأمازيغ نحو الجبال والصحراء واستولوا على السهول

والحال أن التهميش الذي تعرضت له المناطق التي استطاعت الحفاظ على خصوصياتها قد عرف انطلاقه مع التغلغل الرأسمالي، وذلك لأن الإستغلال الرأسمالي (أي استبدال البنيات ما قبل الرأسمالية ببنيات رأسمالية) تركز في المناطق الخصبة، بينما خضعت المناطق الجبلية والقرية منها لتفكيك بنياتها الإجتماعية أساسا عبر خلخلتها بفعل تغلغل السوق الرأسمالية داخلها، دون استبدالها ببنيات رأسمالية (انعدام معامل أو ضيعات أو شركات رأسمالية)، وقد ضاعف من هذا التهميش أن تيارات التبادل التي كانت متمركزة ذات من قبل، أصبحت مع التغلغل الرأسمالي متوجهة الى الشواطئ الأطلسية خدمة لأهداف النهب الرأسمالي والإستعماري.

إن تركزت في هذه المناطق مسألتين:

- في الأماكن الأمازيغية مقاومة الثقافة واللغة للتأثير الخارجي، بل استمرارها بحيوية كبيرة.
- تزايد التهميش والتفقير الإقتصادي الذي جعل هذه المناطق، في ظل الواقع القائم عاجزة على ضمان عيش سكانها الذين فرض عليهم، إما الهجرة أو اللجوء إلى أنشطة هامشية.

إن إجراءات النظام والمتمثلة في خلق الجمعيات الإقليمية، لاتهدف إلا الى تحريف وعي الجماهير واستيعاب النخب الإقليمية، واللعب على وتر فرق تسد، لذلك يظل مطروحا على التقدميين خلق جمعيات إقليمية بديلة ذات مضمون ديمقراطي تقدمي وتحريري، أو تطوير الجمعيات الموجودة إذا توفرت هذه الإمكانيات، ويكون من أهداف تلك الجمعيات تعميق المعرفة بتلك المناطق، والسعي الى تشجيع المبادرات التنموية المستقلة للجماهير ثقافيا واقتصاديا واجتماعيا، والنضال من أجل أن ينتزع سكان تلك المناطق أوسع الصلاحيات في ميدان التنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية في المنطقة، وذلك في إطار لامركزية حقيقية وليست شكلية كما هو الأمر حاليا، ويجب كذلك أن تطور هذه الجمعيات التقدمية الديمقراطية علاقاتها بجمعيات مماثلة في المغرب وكذا خارجه، كما ينبغي دراسة والإستفادة من تعامل الحركات الثورية مع هذه المسألة، إما سلبا (كما وقع في نيكاراغوا مع الهنود ميسكيتوس في البداية) أو إيجابا (مثلا محاولة ثوار كواتيمالا طرح

الأسس للتعامل مع مسألة الهنود أو اجتهادات كارلوس ماريا طيكي في البيرو والدرب المضيء...) وكذلك الإهتمام بالحلل التي تقدمها بعض الدول لهذه المشكلة ، مثلا نظام الإستقلالات الإقليمية Les autonomies Regionales في إسبانيا حيث أن عددا من المناطق تتوفر على حكم ذاتي مثل: كاتالونيا والأندلس والباسك (منظمة "إيتا" تريد الإستقلال)، وأيضا الذي أقرته سويسرا. إن العمل التضاللي لا ينبغي أن يتركز فقط وسط الجمعيات المذكورة آنفا، بل ينبغي أن يطال أوساط المهاجرين وخاصة العمال، وذلك لكون أغليبيتهم منحدرة من الأماكن المهمشة، وكذلك الشأن بالنسبة لطلبة بعض الجامعات المغربية (أكادير، فاس، تطوان، وجدة).

إن إيجاد حلول لتلك المناطق يفرض نفسه بالبحاح شديد، فإذا كان النظام عن طريق القمع والإرهاب، وبواسطة فتح باب الهجرة إلى الخارج، وترك الأنشطة الهامشية تنفث، قد استطاع إلى حد ما طمس المسألة، بالرغم من أنه مؤخرا بدأت إمكانية الهجرة إلى الخارج تشجع، مما يندر بعواقب وخيمة في الأمد القريب، فإن ذلك لن يكون ممكنا في كنف نظام وطني ديمقراطي شعبي إلا بتقديم حلول جذرية لها، وإلا فإن تفجرها بشكل سلبي ومضر سيحدث لامحالة.

وإذا كانت منظمنا قد طرحت في البرنامج الجبهوي المعروض على الثوريين المغربية سنة 1990، كحل لمسألة التهميش التي تعيشتها بعض المناطق، التي تستمد شخصية متميزة من تاريخها " حكما ذاتيا واسعا على كل المستويات"، فإن ذلك يطرح بعض التخوفات من استقلالها من طرف الخصوم والأعداء بدعوى العمل على تفتيت وحدة البلاد، كما حدث مع مسألة الصحراء، لذا فإن طرح أي حل يتطلب منا أقصى ما يمكن من التوضيح والتأسيس لتفويت أي استثمار سلبي. فعلى الأقل بالنسبة لشعراء إعطاء صلاحيات لتلك المناطق من خلال سلطة إقليمية قد تصل حد الحكم الذاتي، يجب أن يرافقها توضيح بأن ذلك لا يعني تركها تخبط لوحدها في مشاكلها، بل ينبغي إعطاؤها استقلالية في تحديد شكل ومضمون تنميتها الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، مع ضمان مساعدتها بقوة من طرف مجوع الشعب المغربي، والتأكيد على أن مسألة

الإنفصال غير مطروحة وغير جدية على المستوى الإقتصادي، ذلك أن هذه المناطق في حاجة إلى باقي مناطق الوطن والعكس صحيح، والتاريخ يمضي في اتجاه تشكيل وحدات تتوسع باستمرار وتتجاوز الوطنية الضيقة. لكن من الواضح أيضا أن تشكيل وحدات أوسع بالقوة (على الطريقة البيسماركية مثلا) لم يعد ممكنا، لأن الشعوب ترفض أية وحدات لا تنبني على الديمقراطية واحترام الخصوصيات.

وأكثر من ذلك، فالأمر يتطلب الإجابة على بعض الإشكاليات المطروحة، كتحديد الحدود الجغرافية لكل منطقة لتفادي أي تطلحات يمكن أن تقع في المستقبل، وتحديد كل الخصوصيات الموجودة في المغرب، وتحديد التعامل مع المشكل الخاص لسبتة ومليلية المستعمرتين، وتدقيق مقاييسنا للخصوصية، فإلى أي حد يمكن اعتبار تميز منطقة ما في ظرف ما بمقاومة شديدة للنظام على أنها خصوصية، فمثلا أين يمكن وضع فاس بعد الإنتفاضة الأخيرة، هل في الشمال أم ماذا؟.

كما أنه مطروح علينا في الظرف الحالي تدارك الفراغ الحاصل فيما يخص طرح شعارات وشعارات مرحلية ممكنة، أو على الأقل قادرة على لعب دور نضالي وتعبوي، فشعار مناهضة التهميش يمكن رفعه حاليا مدعوما بمجموعة من المطالب كجلب الماء لتلك المناطق وتعبيد الطرقات والكهربة وتوفير الخدمات، لكن رغم ذلك يبقى البحث عن الشعارات الملائمة في الميدان ومع الجماهير مطلوبا بل وملحا.

ملحوظة:

إن ما ينبغي الإنتباه له هو أن النضال من أجل حل المسألتين لا ينبغي أن ينسى المناضلين في أية لحظة حقيقة الصراع الطبقي الدائر ببلادنا، بين الجماهير الشعبية وعلى رأسها الطبقة العاملة من جهة، والكبيرانور وملكي الأراضي الكبار من جهة أخرى، وحقيقة النظام القائم الذي يظل يتحمل المسؤولية الأولى في تهميش وطمس المسألتين، لذا فالمزج بين النضال من أجلهما والصراع ضد الطبقات السائدة مطروح بحدته، بل إن الصراع الطبقي هو الأساسي، وهو وحده الكفيل بأن يشكل الدرع الواقعي ضد أي انحراف لن يستفيد منه في آخر المطاف إلا أعداء شعبنا.

استجواب مع فراي بيטرو

تنشر هنا الجزء الأول من الإستجواب الذي أجرته مجلة "إنبيو" ENVIO مع فراي بيטرو Frei Betto، وهو رجل دين مسيحي سبق وأن قام بإستجواب مطوّل لفيديل كاسترو نشر في كتاب "فيديل كاسترو والدين" وسنعمل على نشر الجزء الباقي في العدد المقبل.

الماركسية ليست ديناً

سؤال: هل يمكن تصنيف "فراي بيطرو FREI BETTO" كمسيحي وماركسي؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما يعني بالنسبة لمسيحي أن يكون ماركسياً؟ ولما ركسي أن يكون مسيحياً؟

جواب: أفضل أن أصنف نفسي كمسيحي وثوري. لأنني أعتبر أن الماركسية نظرية ثورية ولأنني عرفت الكثير من المسيحيين الذين ليسوا ثوريين وعرفت الكثير من الماركسيين الذين ليسوا ثوريين. هناك العديد من التقاليد الماركسية في أمريكا اللاتينية التي لم تتوجه نحو مشروع ثوري، بل العكس أي نحو مشروع للتحالف مع الفئات السائدة والإرتباط بحكومات ديمقراطية مزيفة، وذلك من منطلق انتهازي. طبعاً لقد أقامت مثل هذه التحالفات، بتواتر أكبر، مؤسسات وشخصيات تدعي أنها مسيحية. لقد صاروا متواطئين مع مشروع للسيطرة البرجوازية الرأسمالية في أمريكا اللاتينية، كما كانوا أيضاً شركاء في المشروع الإستعماري الإيبيري ومشروع استعباد السود.

حين أعتبر نفسي مسيحياً ثورياً يتبنى الماركسية-اللينينية، فإنني أعتبر أن الماركسية لا تعتبر ولا يمكن أبداً اعتبارها ديناً. فذلك سيكون خيانة للخطوط الأساسية لنظرية ماركس وإنجلز ولينين. من جهة أخرى لا يمكنني الزعم أن العقيدة المسيحية نظرية ثورية. لا يمكنني الزعم أنه توجد في الإيمان "La foi" عقلانية سياسية من أجل التفسيرات التاريخية أو من أجل بلورة الخطوط الأساسية لتفسير المجتمع. إن مايقع هو أننا كلنا نحن الذين يعيشون في القرن العشرين في الغرب، مسيحيون أو غير

ماركس ولينين. أعتقد أن فيديل كاسترو وهو المثال الأكثر تعبيراً للممارسة والحياة والنظرة الماركسية-اللينينية في أمريكا اللاتينية. في المقابلة التي أجريتها معه لم يقل أن الدين عفيون الشعوب، بل أن الدين، مثله مثل السياسة أو الفن، يمكن أن يكون عفيوناً للشعوب. لكنه يمكن أن يعطي أيضاً دفعة حاسمة للتحرر، على غرار السياسة أو الفن. إن المشكل هو أن ماركس، حين قال بأن الدين عفيون الشعوب، لم يكن يتكلم في المجرّد لأنه لم يكن إنساناً مثالياً. لقد كان يتكلم باللمس عن العلاقات بين الدولة البروسية والكنيسة البروتستانتية في ألمانيا في القرنين 17 و18. إذن إن لهذه الجملة معنى معيناً. إنها ليست فكرة مجردة وكونية يمكن تطبيقها بدون تمييز على كل التشكيلات الإجتماعية على مر العصور. إن إنجلز نفسه حين يتكلم عن الدين باللمس، كما يجب أن يفعل ذلك كل ماركسي حقيقي، يتكلم بشكل إيجابي عندما يحلل العلاقات بين كفاح الفلاحين في ألمانيا في القرن 16 وبين العقيدة المسيحية التي يؤمن بها أولئك الفلاحون. حين يحلل النضال الفلاحي لـ"طوماس مونزير" Thomas Münzer (1)، يتكلم بشكل إيجابي عن الدين كعامل للتحسيس السياسي للفلاحين. وبعد ذلك أقام إنجلز في كتابه "المسيحية البدائية" موازاة بين المسيحية في قرونها الثلاثة الأولى وبين التجربة الإشتراكية في القرن التاسع عشر وقيم الدين بشكل إيجابي. لا يمكن إثبات أن ماركس كان له موقف عدائي مسبق من الدين. لقد كان له موقف علمي من الدين. إن الدين ظاهرة اجتماعية لا يمكن نفيها. إن الماركسية تصلح كأداة لتعميق وتفسير أو تغيير الظواهر، لكنها لا يمكن أن تنفيها. إن الماركسي الذي يجعل من التصور للماركسية الذي أنتجته تشكيلته تاريخية محددة، عقيدة، إن ذلك الماركسي يسقط في انحراف مثالي لأنه ينظر إلى الواقع على ضوء نظرية تبلورت خارج الواقع الذي يوجد فيه، نظرية كانت فعالة طبعاً في فهم وتغيير ذلك

مسيحيين، ماركسيون أو غير ماركسيين، كلنا أبناء العقلانية العصرية، أبناء بدون وعي لكانط وهيجل. ومع أننا لا نعي ذلك، فإننا إلى حد كبير، أبناء لمرور مثالي يجعلنا، في كثير من الأحيان وباسم الدفاع عن المبادئ الثورية، نعطي قيمة مطلقة لنظريات جزئية في الحركة التاريخية. هناك مسيحيون يظنون أنهم يستطيعون، إنطلاقاً من عقيدتهم الدينية، تفسير ليس بداية الكون فحسب، بل أيضاً تحديد هل يجب أم لا القيام بإصلاح زراعي وفي أية شروط يجب القيام به. حين يفكرون بهذا الشكل وحين يدافعون عن وجهة النظر هذه، فإنهم يخرجون من الميدان الذي يجب أن تتحرك فيه العقيدة والموقف الدينيين. ويوجد أيضاً الماركسي الذي يريد تفسير العلاقات العاطفية والجنسية التي يمارسها مع صديقته على ضوء الماركسية-اللينينية. وهو بذلك يخرج عن الميدان الذي تعالجه الماركسية-اللينينية لأن عالم العاطفة-الذي هو ليس "غير عقلائي"- يتجاوز مع ذلك البعد العقلائي الذي يميز نظرية الماركسية. يقول ماركس في رسالة لزوجته: "لحسن الحظ، فإن علاقتنا لا علاقة لها بالعلاقات المالية والتجارية". حين يزعم ماركسي استخراج مجموعة متكاملة من الحقائق المطلقة والدائمة وغير القابلة للتساؤل، من الماركسية كما تبلورت لحد الآن، فإنه ينفي الماركسية. ذلك أن الماركسية نظرية تنبع من الممارسة، وهي نظرية مطبوعة بالجدلية، أي أنها يجب أن تتطور باستمرار بفضل الممارسة الإجتماعية، السياسية والثورية. لكل ما سبق أفضل تصنيف نفسي كمسيحي وثوري.

سؤال: إن إحدى "الحقائق المطلقة" الأكثر شيوعاً في الماركسية هي تلك التي تطابق بين الدين وعفيون الشعوب...

جواب: نعم لقد كتب ماركس أن "الدين عفيون الشعوب". لكن لا أظن أن فيديل كاسترو أقل ماركسية أو أقل ثورية من

الواقع السابق، لكنها لا تتطابق مع الواقع الجديد الذي يريد تغييره.

الدغمائية أو المرونة، التكتيك، الإستراتيجية، المبادئ

سؤال: لماذا إذن طبع بشكل كبير نوع من الدغمائية فهم الواقع الديني في العالم، وخاصة في قارتنا؟

جواب: في التجربة الماركسية في أمريكا اللاتينية، لم تطبق أبداً تقريباً الجدلية على الظاهرة الدينية. لقد طبقت الجدلية على كل شيء: الدولة، السياسة، الثقافة، الفن، النقابات، الحركة العمالية والفلاحية. لكن حين يصل الماركسيون الأمريكيون-اللاتينيون إلى قضية الدين يتكونها خارج المنهج الجدلي. وتلك مسألة غير معقولة. إنه موقف منافي للماركسية عدم تطبيق الجدلية على الدين. عدم إدراك تناقضات الظاهرة الدينية، طبيعة هذه التناقضات وطبيعة طروحاتها، عدم تحليل كيف تتم العلاقة بين الظاهرة الدينية وغيرها من الظواهر الاجتماعية. وذلك ما فعل فيديل كاسترو في المقابلة التي أجريتها معه. لماذا؟ لأنه حين يستعرض الممارسة الاجتماعية، السياسية والدينية في أمريكا اللاتينية في الستين الأخيرة، يلاحظ أن هنا تجري صيرورة تختلف عن تلك التي عرفتها أوروبا في القرن الماضي والنصف الأول من القرن الحالي.

ما يجب أخذه في الحسبان، وعلى هامش مواقف أقل نضجاً، هو أنه في أمريكا اللاتينية وإلى حد الآن، لم يستطع أي حزب أو حركة أو مجموعة ثورية تجاهلت الدين أو جعلت من الإلحاد الرأية الرئيسية لدعوتها السياسية أو الإيديولوجية أن تقوم بالثورة. إلى يومنا هذا لا يوجد استثناء. إن حركة شعبية تريد أن تكون في طليعة الفئات الشعبية يجب على الأقل أن تحترم الدين. إن التدين الشعبي معطى من معطيات الواقع. إن المشكل بالنسبة للذين يعتبرون أنفسهم طليعة للشعب هو كيف سيعملون مع هذا المعطى الحاصل. واليوم يظهر أن الطلائع التي تتوفر فعلاً على سند شعبي في أمريكا اللاتينية هي تلك التي تدمج القيم الدينية والثقافية للشعب والتي أدركت ما هو إيجابي في تلك القيم وأصبحت تحترمها وتعمل انطلاقاً منها.

إضافة لذلك، فإن موقفاً عدائياً مسبقاً من الدين يخدم العدو الآن، لماذا؟ لأن العدو أدرك القوة الإيديولوجية التي يتوفر عليها الدين وسط الجماهير الشعبية في أمريكا اللاتينية. لذلك فإنه يعمل على استغلاله وتطويرة في اتجاه محدد، كما يقوم بتمويل مشاريع مثل "لومن 2000" (Lumen 2000) أو "الكنيسة الإلكترونية". إن الحركة التي انبثقت عن المجموعات الكنيسية القاعدية (Communautés Eclésiiales de)

base) وعن لاهوت التحرير تمثّل بالنسبة للولايات المتحدة مشكلاً أخطر من الحركة الشيوعية. وهذا ما يمكن قراءته في وثيقة سانتافي 1 (SANTAFE I) المشهورة. وهو الشيء الذي تعود إلى إثارته وثيقة سانتافي 2، لماذا أخطر؟ لأن العامل الديني له جذور في قلب وفي عقل الجماهير. لذلك فإنهم ينظمون كل هذه الدعوات الدينية ذات الطابع المروغ والمستلب لمنع تعبئة الشعب من طرف التصور المسيحي الذي يناضل من أجل العدل والذي قد يضع المصالح الأنايية للإمبريالية في أمريكا اللاتينية في خطر. كل هذه المحاولات الأمريكية الشمالية تعكس قوة الصراع الطبقي في قارتنا المسيحية في أغلبيتها.

سؤال: تظهر المرونة جد مقبولة في الممارسة. لكن على المستوى النظري، هناك حواجز كبيرة تفرقتنا. حسب وجهة نظرك هل هناك في النظرية الماركسية ما لا يمكن أن يقبله مسيحي انطلاقاً من عقيدته؟

جواب: هذا يتوقف عن أية ماركسية نحن نتكلم. وعن أية عقيدة مسيحية نحن نتكلم؟ فإذا كنا نتكلم عن مسيحية الرجعيين النيكاراغويين أو مسيحية فيالتي الموت للعديد من الاتجاهات اليمينية المتطرفة أو مسيحية بينوشي، سأقول، لا تلك ليست مسيحتي. وأنا متيقن، زيادة على ذلك أنها ليست الدعوة المسيحية للمسيح. إنها عبادة أوثان. إنها إيديولوجيات ذات نكهة دينية يستعملها اليمين حسب مصالحه. إن الشيء نفسه ينطبق على الماركسية. لا يمكن الكلام عن الماركسية بشكل عام. إذن عن أية ماركسية نتكلم؟ هل ماركسية أساتذة السوربون وجامعة هارفارد أو ماركسية ثوار السالفادور؟ هل ماركسية "ماريا طيكي" (MARIA TEGUE) في البيرو أو "الطريق المضي" (SENTIER LU-) في (MINEUX) هل ماركسية الحزب الشيوعي البرازيلي الذي دعم حكومة "صارني" (SARNEY) أو ماركسية حزب العاملين للولا (PARTI DE TRAVAILLEURS DE LULA)؟ هل ماركسية البيروسترويك السوفياتية أو ماركسية عصرة الصين؟ إذن في البداية يجب التساؤل عن أية ماركسية نتكلم؟

إن هناك مفهوم ستاليني للماركسية يجعل منها ما لم تزعم أبداً أن تكون، أي ميتافزيقاً. ميتافزيقاً تطفو فوق التناقضات والنزاعات في التشكيلات الاجتماعية وتزعم أنها تشتمل على كل الحالات والتفسيرات. وهناك تصور ماركسي براغماتي كمثل الذي يسود حالياً في الصين والذي يتماشى مع المصالح المباشرة للتنمية والمصالح الوطنية الصينية ويفتقر إلى إرث أمني ولا يهتم بتطوير النظرية الماركسية. وهناك ماركسية كويية لها نكهة أمريكية لائتية وماركسية سندينية لا يمكن أن تتجاهل إرث سندينو ولا قوة الإحساس الديني وسط الفئات الشعبية النيكاراغوية. إذن عن أية ماركسية نحن نتكلم؟ أنا أقول إن الزعم بوجود ماركسية صافية كيميائياً هو تخلي عن الماركسية. لأن الماركسية نظرية تصالح كأداة للكفاح الثوري وهي ذاتها في خدمة ذلك

الكفاح وهي تتلقى في نفس الوقت إسهامات من الممارسة الثورية. لذلك ليس هناك جيلان متشابهان من الماركسيين. لأن جيلاً سيعيش ممارسة لم يعيشها الجيل الذي سبقه، ومن جيل لآخر وبسبب تلك الممارسة المختلفة فأن التصور الماركسي يجب أن يكون قد تطور كثيراً. لا يمكنني أن أتهم لينين بأنه أقل ماركسية لأنه لم يتبنأ بظاهرة الدين الخارجي «Dette extérieure» كمرحلة متقدمة أكثر من العدوان الأمريكالي. كما أنني لن أتهم إنجلز بأنه أقل ماركسية لأنه بلور تفسير الجدلية الطبيعية بضحك منه اليوم كل شخص له بعض الإلمام بالكيمياء والفيزياء. ذلك لأن الكيمياء والفيزياء قد تطورتا منذ عهد إنجلز إلى الآن أكثر مما تطورتا خلال كل تاريخ البشرية.

إن كل ما أريد قوله هو أنني كمسيحي وكشخص أعرف وأقبل بدون مشكل النظرية الماركسية-اللينينية. لا أجد أي تعارض بين عقيدتي وهذه النظرية. لأنني لا أعتبر النظرية الماركسية كمشكل ديني، كما لا أعتبر عقيدتي كمشكل علمي. ليس هناك تناقض. حين أسس ماركس "العصبة الشيوعية" كان ياكوبين في فرنسا وأرسل له رسالة إلى إنجلز مع مقترح قانون العصبة وطرح ياكوبين أن وحدهم العمال الملحدون يجب أن يكونوا أعضاء في العصبة، فأجاب ماركس قائلًا: لا يمكن أن يكون عضواً في العصبة كل العمال الشيوعيين الذين يتفقون على برنامجها دون أن يكون من الواجب أن يكونوا ملحدين. لأنه إذا وضعنا ذلك الشرط، فإننا لن نحصل على عدد كبير من العمال، وقد وقع نفس الشيء مع لينين. حين سألوه هل يمكن لرجال الدين أن ينضموا إلى الحزب البلشفي، أجاب: ليس هناك أي مشكل، يكفي أن يقبلوا برنامج الحزب. بعد ذلك وضعوا له سؤالاً آخر: لكنهم رجال دين، إن لهم عقيدة... فقال لينين: تلك مشكلة ضمير بالنسبة لهم، كيف سيقومون بتركيب SYNTHÈSE بين البرنامج وعقيدتهم، تلك مشكلتهم الخاصة، لكنهم إذا قبلوا برنامج الحزب فيمكنهم الإنضمام إليه.

سؤال: يمكن تأويل ذلك كتكتيك. وبالفعل هناك من يؤولون المحاولات الحالية للتقارب أو المرونة في التعامل مع الدين كتكتيك. ما رأيك؟ هل الأمر يتعلق بتكتيك أو استراتيجية؟

جواب: إن جعل من التعامل مع هذا المشكل في أمريكا اللاتينية قضية تكتيكية سيكون موقفاً قريباً من الانتهازية. وسيكون موقفاً خطيراً جداً. سيكون خطأً ثورياً خطيراً، انحرفاً خطيراً، ذلك لأن احترام الشعب ليس مبدأ تكتيكي، إنه مبدأ استراتيجي اللهم إلا إذا زعم أن هناك طليعة معزولة عن الشعب. لكن من وجهة النظر الموضوعية ومن وجهة النظر التحليل السياسي، فإن طليعة مثل هذه وديكتاتورية لا تختلفان كثيراً. هنا نجد مسألة مبدئية. بالفعل هناك تيار في الماركسية التاريخية يضع الإلحاد كشرط لتصنيف الماركسيين. لكن في أمريكا اللاتينية وعن قناعة ومبادئ، يتم التخلي عن الدعوة الإلحادية. يقع ذلك في كوبا. إذا تم تحليل

والطاقة التي يمكن أن تكون فيها. لكن نعرف الآن انطلاقاً من معادلاتنا الرياضية أن مفاهيمنا للزمن والمكان والسرعة تختلف تماماً عما يعتقد أغلبية الناس حسب التكوين العلمي الأكثر شيوعاً. ليس المجال في هذه المقابلة لتعميق كل هذا، لكن ما أريد قوله هو أن العلم الأكثر تقدماً منسجم مع النظرية الماركسية ومع عقيدتي. إن عقيدتي تتواجد في المجال ما فوق العقلاني لوجودي. وليس وجودي أنا وحدي، بل حتى وجود أي ماركسي حتى الأكثر دغمائية. كيف يمكن لستالين أن يفسر، على ضوء العلم، حبه لصديقه؟ ليس هناك تفسير. لماذا يحب يوحنا ماريا وليس لوسيا؟ ليس هناك تفسير. لكن الحب مسألة أساسية في حياة كل الأشخاص. من هذه الأشياء، يجب الإنطلاق لفهم الظاهرة الدينية. لا أومن انطلاقاً من مجهود عقلائي (...). ما وقع هو أن الماركسية لم تدرس لحد الآن بشكل كاف وتاريخي المجال الإيديولوجي ومشكل الذاتية (SUBJECTIVITE) -ليس بالمعنى القديح للكلمة- وكذا كل العالم الرمزي.

(يتبع)

(1) لقد قاد "مارتن لوتر" الإصلاح الديني ضد الكنيسة الكاثوليكية، لكنه بعد ذلك وصل إلى نوع من التوفيق مع النبلاء ضد الفلاحين.

بينما استمر "توماس مونزير" Thomas Münzer في قيادة الانتفاضات الفلاحية التي كانت تتخذ لها كراية الإصلاح الديني، لكنها كانت في الحقيقة موجبة ضد الإقطاع.

(2) كميلو توريس Camilo Torres رجل دين أسستهد وهو يحمل السلاح مع رفاقه الثوريين في أمريكا اللاتينية.

**إشتركوا
في مجلة
إلى الامام
و
ساندوها**

من الناحية النظرية سأركز الى ستيفن هوكينغ (STEPHEN HAWKING) الذي هو اليوم ألمع أستاذ في الفيزياء الكوانتية في العالم. ويعترف الفيزيائي الإنجليزي "هوكينغ" أنه ورث "آينشتاين". إن عبقرية الفيزياء هم إسحاق نيوتن وآينشتاين وهوكينغ. في أبحاثه الأكثر حديثة حول أصل الكون التي ظهرت في كتاب مشهور الآن على المستوى الدولي بعنوان "تاريخ مختصر للزمان" يصل الى خلاصة أنه من المحتمل جداً أن المادة كانت موجودة منذ الأزل. يقول: محتمل جداً. من الواضح أنه يقول أيضاً: إننا لا نتوفر على شروط علمية لتأكيد ذلك، بما أن العلم يركز على معطيات التجربة وما دمتنا لا نتوفر على أدوات قادرة على البحث في أصل المادة، فلا يمكننا أن نؤكد ذلك بشكل قاطع. لكن يمكننا فقط أن نفترضه كنتيجة لمعادلاتنا الرياضية، لكن دون أن يكون هناك أي برهان تجريبي. بهذا المعنى فإنه يقول بأن الله ليس ضرورياً لتفسير أصل الكون. وأنا كمسيحي أضيف أيضاً أنه ليس ضرورياً.

(...) لا أومن بالله فلسفة أرسطو أو فلسفة كانت، لا أومن بالله هو التفسير لأصل حركة الطبيعة. إنني أومن بالله المسيح ولأنني أومن بالله المسيح، أعتقد أنه، مهما كان تفسير أصل الكون، فإن هذا الأخير انعكاس لوجود الله منذ الأزل وفي الوقت الذي انبثقت فيه شروط الحياة. لا نعرف اليوم هل هناك كون واحد أم أكوان متميزة عن الكون الذي نعرفه. إن الكلام عن مادة أزلية هو استعمال مفهوم داخلي للكون الذي نعرفه. لا يمكننا الكلام عن الزمان في الوقت الذي لم يكن فيه الكون موجوداً. أنا أتفق مع أولئك الماركسيين جد الميتافيزيقيين الذين يستمرون في التأكيد، على ضوء فيزياء إنجلز للقرن الماضي، أن المادة أزلية. إن المادة أزلية لأن مفهوم الزمان ولد مع أول جزء من المادة. إن مفهوم الزمان ملازم لمفهوم المادة. لكن من سبق: هل الدجاجة أم البيضة؟ ذلك ما تجهل. وأنا كرجل دين آخذ في الحسبان آخر إنجازات العلم، يمكنني أن أقول أنني حينما أتكلم عن الله أستعمل مفهوماً سابقاً عن ظهور مفهوم الزمان الذي يفترض التطور والتقدم. وبالطبع لا يمكن أبداً لأية أداة علمية أن تصل إلى حدود عدم وجود الزمان لأن ذلك يعني الوصول إلى اللامادة.

سؤال: كل ما سبق يفترض أنه من الممكن القبول بأزلية المادة دون أن يتخلى المرء عن مسيحيتها؟

جواب: تماماً. ذلك ما أريد قوله: على ضوء العلوم الأكثر تقدماً، وبالمخصوص على ضوء الفيزياء الكوانتية، يمكن قبول ذلك. إن مفهوم الزمان تاريخيته، فهو ليس مجرداً ولا كونياً. لأنه يمكن أن يوجد أكوان أخرى التي لها ربما بعداً زمانياً آخراً. منذ قرون كان البشر يظنون أن الكون له بعدان فقط: الزمان والمكان. لكن منذ "آينشتاين" نعرف أن الكون له ثلاثة أبعاد: السرعة، الزمان والمكان.

إن الافتراضات العلمية الأكثر تقدماً تنطلق من أن هناك أكوان أخرى. لكن لحد الآن لا نعرف ماهي الشروط الفيزيائية والكيميائية

المؤتمرات الثلاثة للحزب الشيوعي الكوبي يمكن التثبت من ذلك. في المؤتمر الأول، هناك الكلام عن الدين كمسألة بعيدة عن واقع البلاد وعن الإلحاد العلمي وعن التحالف التكتيكي، في المؤتمر الثاني، يتم أيضاً الكلام عن الإلحاد العلمي لكن هناك الكلام عن التحالف الاستراتيجي وعلى الدين كمسألة داخل الواقع الكوبي والتي يجب ملاحظتها عن قرب. أما في المؤتمر الثالث فلا تظهر مسألة الإلحاد العلمي، هناك الكلام عن التصورات العلمية للطبيعة والمجتمع وتلك مسألة مختلفة. ويتم الكلام عن المسيحيين الذين يندمجون في الكناخ من أجل العدالة انطلاقاً من عقيدتهم، وذلك في أمريكا اللاتينية. لا يتكلم المؤتمر عن المسيحيين المتأثرين بالماركسية، لا بل "انطلاقاً من عقيدتهم". إنها أول مرة يعترف فيها الحزب الشيوعي الكوبي أن مسيحياً يمكن أن يكون ثورياً انطلاقاً من عقيدته. هناك سابقة جد قريبة من الطرح الكوبي وهي وثيقة الجبهة السندينية لسنة 1980 والتي تؤكد أنه بالرغم من بعض الكتاب الذين يقولون أن الدين عفيفون الشعوب يمكن القول: "انطلاقاً من تجربتنا الخاصة أنه عامل تحرر". هناك فرق. إن الحزب الشيوعي الكوبي يعتبر العقيدة كعامل إيديولوجي والجبهة السندينية تعتبر العقيدة انطلاقاً من الممارسة كعامل سياسي-تاريخي، ولهذا الأسباب يمكن التأكيد أن ليس هناك تناقضا بين المسيحية والثورة. إن المساهمتين الكوبية والنيكاراغوية جد هامتين لتقدم الكفاح الثوري.

مشكلة أزلية المادة

سؤال: رغم ذلك هناك بعض المواضيع التي مع أنها ليست أساسية، لها أهمية ما بالنسبة لبعض الماركسيين، ومثال على ذلك هو المشكل المشهور: أزلية المادة. كيف يمكن تقييم هذا المبدأ من النظرية الماركسية على ضوء التصور المسيحي؟

جواب: عندي نوعان من الأجوبة. واحد سياسي. لقد طرحوا لي هذا السؤال في المدرسة العليا للحزب الشيوعي الكوبي في نيبكو لوبيز. وقد أجبت كالتالي: أعتقد أن مشكل أزلية المادة يجب بلا شك مناقشته، لكن الجوع مشكل ملغ في أمريكا اللاتينية الى درجة تجعله يحتل المرتبة الأولى. وأني كمسيحي متأكد جداً بأن الذين يناضلون من أجل القضاء على الجوع سيفوزون بالفخااص الأبدية وسيعيشون الحياة الأبدية. وإذن سنتوفر على الكثير من الوقت لنقاش أزلية المادة. أما الآن وهنا فيجب أن ننقاش مشكل الجوع أولاً يجب أن نركز قوتنا على ذلك. وكما قال الأب كميلو توريس(2): لن نحل هنا في رغد ننناقش هل الروح خالدة بينما نعرف جيداً أن الجوع يميت.

الحركة الطلابية المغربية تاريخ حافل بالنضال والتضحية

توصلت المجلة بهذه الواجهة نظراً، ننشرها لتقديرنا لما يمكن أن تساهم به، في ظل التطورات التي تعرفها الحركة الطلابية، في التعريف بتاريخ إ.و.ط.م. ننشر هذا الجزء الأول من هذه المساهمة.

- تقديم -

تعد ضرورة ملحة للوقوف على تاريخ الحركة الطلابية المغربية، لرصد المراحل وأهم الأحداث التي عرفها الإتحاد الوطني لطلبة المغرب، والمسار التضالي الزاخر الذي قطعته من أواسط الخمسينيات إلى الآن.

ولقد استدعت هذه العودة إلى تاريخ الحركة الطلابية، الظروف والملايسات التي تمر منها، وما عرفته منذ بداية الثمانينات من ظروف استثنائية بسبب الإجراءات القمعية المتمثلة في الحظر غير المعلن على الإتحاد الوطني لطلبة المغرب، مع ما رافق هذه الفترة غير القصيرة من اعتقالات ومحاكمات وإجهاز على مكتسبات الجماهير الطلابية، لفرض الإصلاح الجامعي التخريبي، وتوظيف كل الإمكانيات في محاولة بانسة لإسكات الصوت الطلابي، ومحور الرصيد التضالي التاريخي لإ.و.ط.م.

وقد يحدث في فترات استثنائية ودقيقة من تاريخ الحركة الطلابية، خاصة في ظروف الجزر، أن تشهد الجامعة المغربية والحركة الطلابية فراغاً تنظيمياً، يكون مؤثراً تأثيراً سلبياً على نضالات الجماهير الطلابية، كما هو الشأن بالنسبة للفترة الممتدة بين سنتي 1973 و1978،

ونفس الشئ حصل بالنسبة للفترة الممتدة من سنة 1981 إلى الآن، ويحدث في هذه الفترات غياب التواصل التضالي للحركة الطلابية بين راهنية معاركها وتراثها التضالي. هذا التواصل الذي يمكنها من استيعاب الماضي ونقله لفهم الحاضر واستشراف آفاق المستقبل. إن هذه العملية الجدلية هي المؤهلة لتمكين الحركة الطلابية وطلاتها المناضلة من تجنب التزقات، والاستفادة من تاريخ الإتحاد الوطني لطلبة المغرب، لتصلب عوده، وتسطير المهام النضالية الكفيلة بإخراج المنظمة الطلابية من التشتت التنظيمي، والإسهام في نضال الحركة الجماهيرية بشكل عام.

كما يحدث خلال فترات الفراغ التنظيمي، أن يستغلها البعض، بحكم الطبيعة الإنتقالية للقطاع الطلابي، ليعيد صياغة تاريخ الحركة الطلابية بشكل مجرد، ويقفز معها على مراحل نضالية مشرقة في التاريخ التضالي لإ.و.ط.م. ويعمل جاهداً في نفس الوقت لتشويهها بما يقدم نزعاته الضيقة والآتية على حساب التراث التضالي الزاخر للحركة الطلابية. وقد تصل هذه النزعات الشوفينية أحياناً إلى اختزال نضالات الحركة الطلابية في ذاتها والتماهي معها، وجعل الرصيد التضالي الجماهيري للقطاع الطلابي حكرًا عليها دون غيرها من مكونات الحركة الطلابية وجماهيرها المناضلة.

في هذا السياق تأتي هذه المحاولة لرصد أهم الأحداث التي عرفتها الحركة الطلابية وتاريخ الإتحاد الوطني لطلبة المغرب، مع الربط بين دينامية الحركة الطلابية كجزء لا

يتجزء من نضال الجماهير، وموضعها في خريطة الصراع الإجتماعي الذي عرفه المغرب في مختلف مراحلها، وذلك لكي لا يبقى هذا التاريخ مجرد سرد لأحداث تاريخية خالية من أية دلالة سياسية، وحتى يتبين لنا الدور الهام الذي لعبه الإتحاد الوطني لطلبة المغرب في مجرى الحياة السياسية في البلاد، ومدى ارتباطه التضالي التاريخي بنضالات الجماهير الشعبية.

وسوف نركز هذه المحاولة على بعض المراحل التي ضلت تحت ركام الخطابات السياسية التعصمية، لتأخذ مكانتها الطبيعية والموضوعية في صيرورة التاريخ التضالي للحركة الطلابية، بعد ما خلفها من التشوهات المبيتة. غير أن تركيزنا على هذه المراحل سوف لن يحكمه خلفيات حقيقية، بل تستدعيه الحقيقة التاريخية لتعريف الأجيال الحالية بهذا التراث التضالي الذي ظل مغموساً بفعل المزايدات السياسية في القطاع الطلابي. إن الإلزام بتاريخ الحركة الطلابية، يقتضي مرحلته وتحقيبه حتى يتسنى لنا الوقوف على مميزات كل مرحلة من مراحل تطوره، ويسعفنا في نفس الآن على الإحاطة الشاملة والنقدية لفهم الحركة الطلابية في شموليتها وموقعها في الصراع العام.

1- مرحلة التأسيس (1956-1958)

لقد جاء تأسيس الإتحاد الوطني لطلبة المغرب سنة 1956 كضرورة تاريخية لتأطير الطلبة المغاربة ككتلة إجتماعية لعبت أدواراً طلابية في مرحلة النضال الوطني ضد المستعمر الفرنسي، سواء ضمن الحركة الوطنية، أو في هيئات طلابية مستقلة. كما جاء تأسيسه كامتداد واستمرار لهذه المنضات الطلابية التي عرفها المغرب في عهد الحماية الفرنسية، كجمعية طلبة مسلمي شمال إفريقيا التي تأسست سنة 1912، واتحاد طلاب المغرب سنة 1925، وجمعية الطلاب المغاربة في مناهضة الإحتلال، الجمعيات التي لعبت أدواراً هامة في مناهضة الإحتلال، وساهمت في الحفاظ على الهوية والثقافة المغربية ومقومات الحضارة التي حارل المستعمر طمسها، كما تخرج منها العديد من الأقطر والكوادرات التي قادت الحركة الوطنية.

غير أن الإتحاد الوطني لطلبة المغرب في فترته التأسيسية الممتدة من سنة 1956 تاريخ نشأته إلى حدود المؤتمر الثالث المنعقد بتطوان سنة 1958، ظل على مستوى توجهه السياسي يحمل نفس التصور والرؤية للحركة الوطنية فيما يتعلق بفهم هذه الأخيرة للإستقلال الشكلي ومتطلبات المرحلة آنذاك. وهكذا ظلت إ.و.ط.م تسير الحركة الوطنية التي كانت آنذاك تضع وهايتها الكلي على

الإستقلال الشكلي، وتعتقد أنه سوف يلي طموحات الجماهير الشعبية في القضاء على مخلفات الإستعمار الفرنسي، وتحقيق الحرية والعدالة الإجتماعية، مجسدة ذلك شعار الذي رفعته آنذاك وعملت من أجله، وهو شعار «الوحدة الوطنية».

إن هذه التصورات التي كانت تحملها المنظمة الطلابية لإ.و.ط.م جعلتها تحتل موقعا توافقيا مع بقية المكونات السياسية داخل المجتمع بما فيها القصر. الشئ الذي جعل الحركة الطلابية خلال هذه المرحلة لم تعرف أي صدام بينها وبين النظام، وظلت مواقفها مهادئة ومسالمة ومسايرة للسياسة الرسمية في ميدان التعليم، مستندة في ذلك على أوهامها السياسية التي كانت تطيع مراقف كل القوى السياسية. ولقد شهد الإتحاد الوطني لطلبة المغرب انعقاد ثلاث مؤتمرات جاءت كالتالي:

- المؤتمر الأول: انعقد بالرباط في دجنبر 1956 وانتخب مجدي أول رئيس لإ.و.ط.م.
- المؤتمر الثاني: انعقد بفاس في شتنبر 1957 وانتخب عبد الرحمان القادري رئيساً لأ.و.ط.م.
- المؤتمر الثالث: انعقد بتطوان في يوليوز 1958 وانتخب السرغوشي رئيساً لأ.و.ط.م.

2- مرحلة الإنخراط في النضال الجماهيري والمواجهة السياسية لمخططات الإستعمار الجديد (1959-1964)

إذا كانت المرحلة الأولى من تاريخ الحركة الطلابية اتسمت بالتوافق والتسوية السياسية لإ.و.ط.م مع بقية الأطراف والمكونات السياسية في فترة الخماس الوطني تحت مظلة الوحدة الوطنية، فإن المرحلة الثانية من مسيرة إ.و.ط.م ستعرف تحولاً جذرياً في توجهها السياسي والنقابي، وستحتل الحركة الطلابية موقعا هاما في خريطة الصراع السياسي على ضوء التناقضات الجديدة التي أفزرتها مرحلة الإستعمار الجديد، والتي ستبخر معها أوهام الحركة الوطنية حول طبيعة «الإستقلال» والرهانات التي كانت تعقد عليها، ولم يكن للإتحاد الوطني للطلبة من خيار سوى الدخول في حلبة الصراع والمواجهة إلى جانب الجماهير الشعبية في نضالها حول مستقبل البلاد. ولقد كانت لهذه الظروف السياسية والملايسات التي رافقتها في سنة 1959 دلالة بالغة في تاريخ إ.و.ط.م، وستكون حاسمة ومحددة لتطورها التضالي وصيرورتها التاريخية فيما بعد.

إن التناقضات الطبقة الجديدة التي برزت في المغرب الإستقلال الشكلي حول مصير البلاد سوف تخترق الحركة

الوطنية، انشق على إثرها حزب الإستقلال، ليرزى الوجود الجناح الراديكالي للحركة الوطنية ممثلا في الإتحاد الوطني للقوات الشعبية في شتنبر 1958. وإزاء هذا الصراع السياسي سارع النظام في إطار مناوآته لربح المزيد من الوقت لترتيب أوضاعه، الى توريث الجناح الراديكالي في حكومة بدون حكم تحت رئاسة عبد الله إبراهيم لضمان حياد المركزية الثقابية الإتحاد المغربي للشغل (U M T) ، وإضعاف حزب الإستقلال، وإستمراره في تصفية حركة المقاومة وجيش التحرير، وسحق انتفاضة الريف في 1958-1959. كما حظر الحزب الشيوعي في ظل حكومة عبد الله إبراهيم.

ولقد انتهى هذا الصراع لصالح القصر بعد أن استكمل بناء أجهزته القمعية (الجيش والشرطة) على أنقاض المقاومة وجيش التحرير، وإضعاف الحركة الوطنية بتناجيبها اليسيني البرجوازي واليساري الراديكالي، وإقالة حكومة عبد الله إبراهيم في ماي 1960، ليدشن بعد ذلك النظام مرحلة جديدة من الصراع السياسي ، بعد تثبيت ركائزه وتحصينها، ولقد تم ذلك من خلال فرض الدستور المنوع غير استفتاء 1962، وتجاوز وتجاهل مطالب الحركة الوطنية بانتخاب مجلس تأسيسي لوضع دستور للبلاد، واستمرارا في نفس النهج لجأ النظام الى الإعلان على الإنتخابات في سنة 1963، معتقدا بالفوز الساحق لصفاته وعلى رأسهم جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية (F D I C)، إلا أنه لم يكتب له النجاح في ذلك بالمحصل على الأغلبية التي تؤهله لتضير مخططاته، خاصة بعد التصدع الذي أصاب الأحزاب الموالية له داخل البرلمان (1).

وعلى ضوء هذا الصراع السياسي الدائر حول مصير البلاد، لم يكن الإتحاد الوطني لطلبة المغرب بنأى عنه، بل انخرط فيه واتحاز الى صف الجماهير الشعبية. ويشهد له التاريخ بمواقف سياسية جريئة ومشرفة في هذا الصراع جعلته في خندق القوى التقدمية المناهضة التي ربطت مصيرها بمصير الجماهير. وفي هذا الإطار طالب المؤتمر الرابع المنعقد بأكادير في غشت 1959، بطرد الخبراء الفرنسيين الذين كانوا يشرفون على تنظيم الجيش وأجهزة البوليس، كما انتقد ولي العهد آنذاك الذي كان مكلفا بهذا التنظيم، كما طالب بالإصلاح الزراعي، وبالحرية الديمقراطية وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، ووقف الحظر على الحزب الشيوعي المغربي وأعلن تضامنه معه. وقررت انتهاء هذا المؤتمر سارع النظام الى شن حملة اعتقالات واسعة في صفوف مناضلي إ.و.ط.م.

كما تخلت إ.و.ط.م في مؤتمرها السادس المنعقد بآزور عن الرئاسة الشرقية لولي العهد على الإتحاد الوطني لطلبة المغرب، لوضع القطيعة النهائية مع الجهات الرسمية، ولتعميق خطها التضالي التقدمي، كما استدعو إ.و.ط.م الى مقاطعة دستور 1962 المنوع.

والى جانب هذه المواقف السياسية المناهضة لسياسة النظام، سوف تخوض الحركة الطلابية معارك تضالية للدفاع عن المطالب المادية والمعنوية لعموم الجماهير الطلابية، كان أضخمها وأطولها الإضراب الذي خاضه طلبة التعليم الأصلي والذي دام 6 أشهر.

ولقد اتخذ إ.و.ط.م خلال هذه الفترة مواقف قومية مساندة وداعمة لتضالات الشعوب العربية من أجل تحريرها من ريق الاستعمار، وسارعت الجماهير الطلابية الى احتلال السفارة الفرنسية بتاريخ 1 و2 أوتونبر 1961 بالرباط تضامنا مع تضال الشعب الجزائري ضد الإحتلال، كما ذهب إ.و.ط.م في شخص رئيسه حميد براءة الى إدانة الحرب الجزائرية/المغربية سنة 1963، حينما أيد تصريحات الشهيد المهدي بتركة الشن الذي دفع بالنظام الى محاكمة رئيس الإتحاد الوطني لطلبة المغرب حميد براءة غيابيا بالإعدام.

وأمام تنامي تضالات الحركة الطلابية، وازدياد حجم الإتحاد الوطني لطلبة المغرب في الحياة السياسية سارع النظام

للحد من فعالية إ.و.ط.م السياسية، والتقليص من حجم جماهيرته الى إصدار إجراء من طرف وزير الداخلية بتاريخ 21 يونيو 1964 يمنع بموجبه انضمام غير الجامعيين (التلاميذ) لإ.و.ط.م. كما التجأ بتاريخ 15 أكتوبر 1964 الى القضاء لحل الإتحاد الوطني لطلبة المغرب بدعوى أن قانونه التأسيسي لم يعد مطابقا لمقتضيات إجراءات 21 يونيو 1964، إلا أنه تراجع تحت ضغط تضالات الحركة الطلابية، بإبطال الدعوة في دجنبر 1964. كما صدر في نفس الفترة ظهير بلغي ظهير 1961 الذي كان يعتبر إ.و.ط.م كجمعية ذات منفعة عمومية.

لقد شكلت هذه المرحلة، أهم المراحل التي حددت التوجه التقدمي لإ.و.ط.م، وجعلت الحركة الطلابية تساهم الى جانب القوى التقدمية والى التضال بجانب الجماهير الشعبية للدفاع عن مقاصع الشعب المغربي في الحرية والعدالة الإجتماعية، ومواجهة المخططات السياسية للإستعمار الجديد، وتجليات هذه السياسة في المجال التعليمي. ولقد كان للتضال على الواجهة السياسية مكانة كبيرة في التضال الطلابي خلال هذه الفترة بالمقارنة مع التضال المطلق، نظرا لطبيعة المرحلة، وطبيعة الصراع السياسي الدائر في البلاد، وما كان يتطلبه هذا الصراع من طاقات وجهود.

ولقد شهدت هذه المرحلة ستة مؤتمرات جاءت كالتالي:

- المؤتمر الرابع: انعقد بأكادير في غشت 1959 وانتخب ادريس السمرغوشي رئيسا.
- المؤتمر الخامس: انعقد بالبيضاء في صيف 1960 وانتخب عبد الرحمان القادري رئيسا.
- المؤتمر السادس: انعقد بآزور في يوليوز 1961 وانتخب محمد الفاروقي رئيسا.
- المؤتمر السابع: انعقد بالرباط في يوليوز 1962 وانتخب محمد الفاروقي رئيسا.
- المؤتمر الثامن: انعقد بالبيضاء في يوليوز 1963 وانتخب حميد براءة رئيسا.
- المؤتمر التاسع: انعقد بالرباط في شتنبر 1964 وانتخب محمد الحطوي رئيسا.

3- القمع الشامل والإنعطافه النضالية للحركة الطلابية (1965-1973)

لقد تعرضت الحركة الطلابية في الفترة الفاصلة بين سنتي 1965 و 1973 الى قمع شامل ومتواصل على امتداد هذه المرحلة، شأنها في ذلك شأن الحركة الجماهيرية نتيجة الأزمة البنوية الشاملة التي كانت تتخطى فيها الكتلة الضيقية الساندة. ووجد النظام مخرجا لها في سحق كل التنظيمات السياسية المعارضة له ولسياسته في مختلف المجالات، حيث ساد في هذه الفترة جو الإرهاب البوليسي والقمع الدموي، توجت بالإعلان عن حالة الإشتنا.

وعلى الرغم من هذا القمع الشامل الذي تأثرت به الحركة الطلابية وإطارها المناضل الإتحاد الوطني لطلبة المغرب، في سنوات 65-66-67، فإنها سرعان ما استجمعت قواها النضالية الكامنة في جماهيرتها الواسعة للتصدي للمخططات التآمرية للنظام والرامية الى خنق الصوت الطلابي المناضل، وتحقيق مكسبات هامة. ولقد تبلور في خضم هذا القمع الشامل فصيل الجبهة الموحدة لطلبة التقدميين كتيبار نقابي ديمقراطي وجدري في الجامعة المغربية كان له أثر بالغ في خلق أشكال نضالية متقدمة، ساهمت في تطوير تضالات الحركة الطلابية، وتجدير مواقف الإتحاد الوطني لطلبة المغرب. غير أن الإنعطافه

النضالية للحركة الطلابية التي دشتت مع المؤتمر 13 سنة 1969 غالبا ما تجسد لمسها لأغلب من تناول تاريخ الحركة الطلابية، لأسباب أصبحت غير خافية عن الجماهير الطلابية.

لقد تفاعلت الحركة الطلابية بالمحيط العام الذي كانت تتحرك داخله، مؤثرة ومتأثرة به وبالجو العام الذي كان يسود البلاد في هذه المرحلة. هذه الأجواء التي كان عنوانها الرئيسي القمع والإرهاب.

ولقد تميزت هذه المرحلة بحملات قمعية شرسة استهدفت كل التضالات الجماهيرية، كان أعنفها انتفاضة 23 مارس المجيدة بالدار البيضاء، سنة 1965. هذه الإنتفاضة التي شكلت صدام دموي مباشر بين الجماهير الشعبية الكادحة والنظام، ولعبت الشبيبة المدرسية دور المتجر الرئيسي في إشعال فتيلها كرد فعل على المخطط التعليمي التصفي الذي قرره النظام في شتا 1965، والقاضي بتحديد سن التلاميذ في المرور من قسم لآخر. وبجرد ما انطلقت بالبيضاء حتى انتقلت الى فاس ومراكش والرباط، وخرجت الجماهير لتلتحم بها بعد أن اكتوت بنيران الأزمة الإقتصادية والسياسية التي كانت تمرقها البلاد آنذاك. والتجأ النظام كعادته لإخادها الى استعمال العنف الدموي بقوة الحديد والنار مخلقا 10 آلاف من القتلى، والآلاف من المعتقلين والمختطفين. كما التجأ الى سن مجموعة من الإجراءات السياسية، وركز كل السلط في يد الملك، وتم حل البرلمان، وأعلنت حالة الإشتنا، في 7 يونيو 1965، وأقيمت حكومة اباختني، وتم استبدالها بحكومة جديدة برئاسة الملك. والتجأ النظام في نفس الفترة الى استخدام المناورة السياسية لاستمالة القوى الإصلاحية بفتح مقارضاة معها قصد ربح الوقت لإعادة ترتيب أوضاعه. وفي هذا السياق أطلق سراح معتقلي سنة 1963.

في ظل هذه الأوضاع القمعية الشاملة، عرفت الحركة الجماهيرية مسلسلا نضاليا متصاعدا، وخاضت الحركة الصعالية معارك بطولية ابتداء من سنة 1968 وصلت الى حجم لا مثيل له سنة 1971، كما عرفت البوادي المغربية انتفاضات قادها الفلاحون الفقراء، في نفس الفترة (أولاد اخليفة-تسلطان-أولاد تايمة...).

ووقفت القوى السياسية الإصلاحية إزاء القمع الدموي الشامل، وإزاء الحركة التضالية الجماهيرية العارمة، مواقف مخجلة ومتخاذلة، أبانت عن عجزها وإفلاسها، في قيادة التضالات الجماهيرية والشعبية، والتناجها الى المساومة والتفرج كما هو الشأن في مقارضاة مع القصر أثناء انتفاضة مارس 1965 بالبيضاء. ولقد بدأت تتبلور داخل الأحزاب الإصلاحية خلال هذه الفترة القناعة بالمواقف البروليتارية، والبحث عن الأداة التنظيمية الثورية البديلة لقيادة تضالات الجماهير وعلى رأسها الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء، توجت بالإعلان عن ميلاد الحركة الماركسية-اللينينية المغربية في سنة 1970. هذه الحركة الثورية الفتية التي استعطي نفسا جديدا وقوة للتضالات الجماهيرية، وتجديدها عبر تنظيماتها الشبه الجماهيرية، كالجبهة الموحدة لطلبة التقدميين في القطاع الطلابي، والنقابة الوطنية للتلاميذ السرية في الشبيبة المدرسية.

أما الحركة الطلابية فقد تأثرت هي الأخرى خلال فترة 65-66-67 بالمناخ السياسي العام الذي كانت تمر منه البلاد ولم تسلم من سياسة النظام القمعية والإرهابية التي طالت الحركة الجماهيرية على امتداد هذه السنوات. ولقد استهدفت الضربات القمعية خلال هذه الفترة الهيئات القيادية للإتحاد الوطني لطلبة المغرب، لتعطيل المنظمة الطلابية، وشل فعاليتها النضالية، للتأثير على مجمل نشاطاتها، وتوفير شروط الإجهاز عليها في الظروف المناسبة. فقبل انعقاد المؤتمر الحادي عشر بشهر واحد فقط سنة 1966، أقدم النظام على فرض نظام التجنيد الإجباري على ثمانية أعضاء، من اللجنة التنفيذية، لمرقلة

انتقاد المؤتمر. إلا أن الحركة الطلابية رفعت التحدي أمام هذا الإجراء القمعي بعقد المؤتمر في وقته المحدد، وانتخبت أجهزتها القيادية لمواصلة مسيرتها النضالية. إلا أن قيادة المنظمة المنبثقة من هذا المؤتمر سوف تتعرض هي الأخرى على امتداد فترة تحملها للمسؤولية للمضايقات والملاحقة، توجت باختطاف رئيس (إ.و.ط.م) فتح الله ولعلو وعضو آخر من اللجنة التنفيذية، ونقلوا بطريقة سرية إلى طرقاته بتاريخ 14 أبريل 1964. كما أقدم النظام في نفس السنة إلى منع انعقاد المؤتمر الثاني عشر في ميغاده المقرر.

ولقد عرفت أنشطة (إ.و.ط.م) بعض التعثر والنشبت بفعل واقع القمع المساط عليها، وبسبب نهج الجمود والانتظار الذي سلكته قيادة (إ.و.ط.م) حتى حدود سنة 1967 حيث لم تعمل على تأطير الجماهير الطلابية وتوجيه نضالاتها المطلوبة، كما أنها لم تعمل على تطوير الأشكال التنظيمية الجماهيرية لاستيعاب التحولات التي عرفها القطاع الطلابي في تلك المرحلة.

ففي ظل هذه الأوضاع داخل الجامعة، بدأ يتبلور اتجاه ديمقراطي جذري في القطاع الطلابي، سيرى فيما بعد بالجهة الموحدة للطلبة التقدميين، هذا الفصل المرتبط بالحركة الماركسية-اللينينية، سوف يسهم بشكل كبير في تأطير الحركة الطلابية وقيادة معاركها على مستوى قاعدة المنظمة الطلابية وهي أجهزتها التحتية في المؤسسات الجامعية، كما سوف تعمل الجهة على تجذير الطاقات النضالية لدى الجماهير الطلابية، وإبداع أشكال تنظيمية تشركها في توجيه (إ.و.ط.م).

إن هذه التحولات التي بدأت تعرفها الحركة الطلابية سوف تجد ترجمتها في مقررات المؤتمر الثالث عشر سنة 1969. هذا المؤتمر الذي وضع الحركة الطلابية على أبواب مرحلة جديدة، وبسبب الحركة الطلابية وإطارها (إ.و.ط.م) قوة دفع جديدة بإعادة المبادرة للجماهير الطلابية في توجيه (إ.و.ط.م)، وإشراكها النضالي في بلورة القرارات بعد أن كانت بمرحلة في اللجنة التنفيذية. ولقد أقر المؤتمر أشكالاً نضالية تنظيمية متقدمة تصون مبادئ الديمقراطية والجماهيرية، وتأخذ بعين الاعتبار التحولات النوعية والكيفية التي عرفها القطاع الطلابي. وخلال هذا المؤتمر ستحدد لأول مرة مبادئ الإتحاد الوطني لطلبة المغرب التي ستحكم ممارسات وتوجهات الحركة الطلابية، وهي التقدمية، والإستقلالية، والديمقراطية، والجماهيرية. إن مقررات المؤتمر 13 تعطي للجماهير الطلابية انطلاقة نضالية جديدة على مبادئ وبرامج واضحة، ستعرف معها الحركة الطلابية تحركاً نضالياً عارماً للدفاع عن مكتسباتها. وأمام هذا الزحف النضالي سارع النظام في سنة 1970 إلى عقد مناظرة إفران لامتناس قوة الحركة الطلابية واحد من شوكتها النضالية. وأمام الفشل للربيع لتنتائج مناظرة إفران على مستوى الواقع، التجأ النظام إلى سياسته القمعية، حيث استدعى 15 عضواً من قيادة (إ.و.ط.م) من بينهم أعضاء من اللجنة التنفيذية في ماي 1970 للخدمة العسكرية، الشئ الذي دفع بالحركة الطلابية لشن إضراب عام عن الدراسة لعدة أسابيع من أجل فرض مبدأ تأجيل الخدمة العسكرية إلى ما بعد الدراسة.

ولم تتخلف الحركة الطلابية خلال هذه الفترة على الرغم من القمع، على نضالها السياسي ضد تحالفات النظام مع القوى الإستعمارية، ففي 4 ماي 1970 شن طلبة جامعة محمد الخامس بالرباط إضراباً عاماً احتجاجاً على زيارة الوزير الإسباني الفرنكواي "لوبيز براون" للمغرب، هذا الإضراب الذي أوقف مشروع اتفاق بين النظام المغربي ونظام فرانكو الديكتاتوري بهدف إلى الإستغلال المشترك للنفوس بركوع في ظل سيادة الإستعمار الإسباني، والمساومة على مصير الصحراء الغربية.

إن هذا التطور النضالي الذي عرفته الحركة الطلابية، واتساع نفوذ الجهة الموحدة للطلبة التقدميين، دفعت بالنهج البيروقراطي في قيادة (إ.و.ط.م) إلى اتباع نهج

الجمود والانتظار لكي لا ينفلت من يدها زمام المبادرة، فسلكت أسلوب الإلتصاف والممارسات اللاديمقراطية في عملية انتخاب مؤتمر الرابع عشر سنة 1970، والتي نتج عنها رفض مؤتمر المدرسة المحمدية للمهندسين، والمعهد الوطني للإصحاء، والمدرسة العليا للأساتذة، وكلية الآداب بالرباط. وقد أسفر المؤتمر الرابع عشر عن مقررات أعادت الحركة الطلابية إلى الورا، حيث قزمت من دور الجماهير الطلابية، ولا تشركها في صياغة القرارات وتوجيه (إ.و.ط.م)، وحددت هيكله تنظيمية تحول دون تطوير النضال الجماهيري القاعدي، حيث حذفت بعض الهيئات الوسطية الفاعلة كالفرع وتهميش دور المجالس (2).

غير أن الجماهير الطلابية في معاركها النضالية سوف تتجاوز القرارات البيروقراطية، وستبدع أشكالاً نضالية ملائمة لروحها، إذ سيرى القطاع الطلابي سنة 1970 أضخم الممارك، لم يسبق للحركة الطلابية أن عرفت مثلها، لا من حيث طول نفسها واتساع رقعتها فقط، وإنما من حيث شعاراتها المتجددة وأبعادها السياسية. كما سمحت الظروف الموضوعية التي عرفتها البلاد بعملية تسييس واسعة النطاق للقطاع الطلابي، مما كان له أثر مباشر في إطلاق الحركة الطلابية تياراً اجتماعياً فاعلاً لعب أدواراً ريادية على صعيد النضال الجماهيري. إن عملية التسييس دفعت بالنضال الطلابي قوياً في الساحة النضالية، الشئ الذي جعل من أحد مدهمي التفرة آنذاك أن يصرخ بقوله، «إنه لكارة أن يُسَيِّس التعليم»

وتعتبر بحق المرحلة الفاصلة بين المؤتمر 14 والمؤتمر 15 من أخصب فترات الحركة الطلابية في معاركها النضالية، وحقت مكاسب لم يسبق للحركة الطلابية أن تمتعت بها من قبل، كما ارتقت الحركة الطلابية إلى مهام المرحلة ومتطلباتها سواء من حيث الشعارات التي رفعتها، ولا من حيث الضغط الذي مارسه على النظام. وقد أسندها في ذلك النضالات التي خاضتها فروع (إ.و.ط.م) في الخارج حيث احتل الطلبة المغاربة في سوريا السفارة المغربية بمدشق في مارس 1972 احتجاجاً على الوضعية الطلابية في المغرب، انتهت باعتقال الطلبة هناك.

ولقد وضع النظام لمطالب الحركة الطلابية تحت ضغط نضالاتها الواسعة، وأذاع وزير التعليم عبر الراديو والتلفزيون وشكل رسمي مطالب الإتحاد الوطني لطلبة المغرب، وتمكنت الجماهير الطلابية من تحقيق المكتسبات التالية:

-زيادة في المنحة بنسبة 15%.

-حق التلاميذ في التنظيم النقابي في إطار الودايات.

-الإقرار باحترام حرمة الجامعة واستقلاليتها الإدارية والمالية والبيداغوجية.

-الإقرار بمشاركة الطلبة في التسيير الذاتي للأحياء الجامعية.

-التزام النظام بوعود إصلاح التعليم.

كما مارست الحركة الطلابية ضغوطاً قوية، وخاضت معارك نضالية واسعة لإطلاق سراح مناضلي (إ.و.ط.م)، ولأول مرة يرضخ النظام لشل هذا المطلب، حيث قام وزير التعليم القهري بتصريح رسمي عبر الإذاعة بتاريخ 17 أبريل 1972 يؤكد فيه بأن الملك قرر الإقراج عن كل الطلبة المعتقلين للتخفيف من حدة أزمة التعليم.

وبالإضافة إلى ذلك ساهمت (إ.و.ط.م)، إلى جانب الإتحاد الوطني للمهندسين، والنقابة الوطنية للتعليم، وجمعية المحامين الشباب في تشكيل لجنة مناهضة القمع في المغرب، لعبت أدواراً مهمة في فضح أشكال القمع والإرهاب المسط على الشعب المغربي، وقدمت الدعم والمساندة للمعتقلين السياسيين.

ولقد لعبت الجامعة بتأطير من الإتحاد الوطني لطلبة المغرب في هذه الفترة دوراً فكرياً وإيدولوجياً وسياسياً إشعاعياً، حيث شكلت الجامعة نقطة عبور الفكر الثوري

الماركسي-اللينيني الجديد إلى باقي الفئات الإجتماعية، كما تخرجت منها العديد من الأطر والكوادر المتمرس في النضال، التي لا زالت تقود العديد من المنظمات الجماهيرية والسياسية.

إن هذه الفترة القليلة من تاريخ الحركة الطلابية، والتي شكلت فترة مشرقة في مسار (إ.و.ط.م) سوف تجد تعبيراتها السياسية والنقابية والثقافية والنضالية في مقررات المؤتمر الخامس عشر. هذا المؤتمر الذي شكل قفزة نوعية في تاريخ الحركة الطلابية، عمقت من اختيارات (إ.و.ط.م) التقدمية، حيث ارتقت مقرراته إلى مستوى المرحلة التي كانت يجتازها البلاد، وعكست مواقف أكثر تقدماً على جميع المستويات، كما تجاوز المؤتمر 15 الحدود التي رسمها النهج البيروقراطي، وجسد نمو ونهج الوعي النقابي والسياسي الذي راكمته الجماهير الطلابية في ممارستها النضالية (3).

فعلى المستوى السياسي، طرح المؤتمر برنامجاً نضالياً واضح المعالم استناداً على تحليل دقيق للمرحلة، مؤكداً على استعداد الحركة الطلابية لربط نضالها بنضال الجماهير الشعبية، ودعم ومساندة هذه الأخيرة، ولخص ذلك في الشعار الذي رفعه المؤتمر، «لكل نضال جماهيري صدى في الجامعة». وأكد على مساندة لكل حركات التحرر العالمية وهي مقدمتها الثورة الفلسطينية. أما على المستوى النقابي فقد أكد المؤتمر على النضال من أجل تعليم شعبي عربي ديمقراطي علماني وموحد، وكذا على ضرورة النضال من أجل إعطاء مضمون تقدمي لإستقلال الجامعة، والنضال من أجل احترام حرمة الجامعة.

أما على المستوى التنظيمي فقد أفرز المؤتمر هيكله تنظيمية مرنة قادرة على استيعاب الجماهير الطلابية وفتح آفاق رحبة للطاقات النضالية الخلاقة للقواعد الطلابية، كما شرع المؤتمر لكل الأشكال النضالية التي أبدعتها الجماهير في نضالها اليومي. وقد أسفر المؤتمر على المستوى التنظيمي على:

1- إعطاء مجالس المناضلين الصفة الشرعية القانونية بعد أن أبدعتها في الساحة النضالية القواعد الطلابية.

2- إعادة تأسيس مكاتب الفروع بشكل يمنع المنظمة التعالية اللازمة على مستوى المدن الجامعية.

3- إعادة تأسيس لجنة التنسيق الوطنية وإعطاؤها دور التقرير وفق توجيه المؤتمر، وتقنينها من رسم وتقييم وقيادة المعارك النضالية (4).

ونظراً لهذه القفزة النوعية التي عرفتها الحركة الطلابية في مؤتمرها الخامس عشر، والتي كانت نتاجاً موضوعياً لتطور نضالات القطاع الطلابي، منذ انعطافه النضالية التي دشتت مع المؤتمر 13، ونظراً لما أصبحت تحتله الحركة الطلابية من قوة فاعلة في خريطة الصراع الإجتماعي، ولما سوف تشكله مقررات المؤتمر 15 من قوة دفع جديدة لهذا النهوض الجماهيري في القطاع الطلابي، سارع النظام بعد انتهاء المؤتمر بأسبوع إلى اعتقال رئيس المنظمة عبد العزيز المنهجي وتانيه عبد الواحد بلكبير بتاريخ 2 غشت 1972، وظلا محتفظان بالمعتقل السري بأنفا بالدار البيضاء، وللتصويه عمل النظام إلى محاكمتها غيابياً في صيف 1973، وحكم عليهما بالسجن المؤبد. إن اعتقال الأطر القيادية (إ.و.ط.م)، كانت خطوة أولية ضمن مخطط شامل، سوف يأخذ صيغته النهائية في حظر الإتحاد الوطني لطلبة المغرب في يناير 1973. وكان من ضمن ما يهدف إليه هذا المخطط هو القضاء النهائي والكلبي على الحركة الطلابية التي أصبحت تقض مضجع النظام، وأصبح يضع لها حساباته، ولقد عبر عن هذه الحقيقة "جون واتيهوري" بقوله: «لقد فقد النظام منذ 1970 المبادرة على مواجهة نضالية الطلبة، ولم يعد قادراً على رد الفعل، وطبق سياسة أتم وشأنكم» (5).

إن اختطاف رئيس المنظمة عبد العزيز المنهجي وتانيه جعل من الدخول الجامعي لسنة 72-73 سائخاً، حيث فجرت الحركة الطلابية معارك نضالية ضخمة ومرسعة شملت كل

المؤسسات الجامعية تحت شعار إطلاق سراح رئيس المنظمة وبقية أعضاء القيادة. وأمام اتساع الإضرابات الطلابية على الصعيد الوطني شرع النظام في حملة اعتقالات واسعة في صفوف الطلبة ومسؤولي إ.و.ط.م على مختلف المستويات، وتم طرد العديد من الطلبة، وأغلقت بعض الجامعات، وتوجت هذه الحملة القمعية الشاملة بالقرار المخزني الجائر بحظر الإتحاد الوطني لطلبة المغرب في 24 يناير 1973.

إن قرار الحظر جعل النهج الديمقراطي يستغله للهجوم على المؤتمر الخامس عشر، وعلى فصيلة الجبهة الموحدة للطلبة التقدميين، محلته مسؤولية الهجمة القمعية، فهل يمكننا أن نعتبر هذا القرار كما روج له البعض -ولا زال- مسؤولية الجبهة الموحدة للطلبة التقدميين؟

ألا يمكن أن نعتبر هذا التفسير التبسيطي والساذج يبرز بشكل ضمني هجينة النظام ومعاداته لأي عمل جماهيري منظم. مناهض لسياسته؟ وهل يمكننا أن نبرر بفصيل تقدمي تحمل مسؤولية قيادة إ.و.ط.م في ظروف قمعية شرسة، في الوقت الذي تهرب منها البعض، انهيار مرحلة اتسمت بأزمة سياسة شاملة؟

إن الرجوع إلى الوضع السياسي العام الذي تميزت به مرحلة بداية السبعينات لكفيل بالإجابة الموضوعية والبعيدة عن المزايدات السياسية لفهم خلفية قرار الحظر دون أن ننقل بعض الأخطاء التي وقع فيها المؤتمر 15 والتي سوف نتطرق لها في موضع لاحق.

لقد جاء قرار حظر الإتحاد الوطني لطلبة المغرب في ظروف سياسية بالغة التعقيد (6) كان يعيش فيها النظام أزمة سياسية خانقة اتسمت بالعزلة الداخلية والخارجية، عرف على إثرها النظام هزات عنيفة كادت أن تطيح بأركانها. وكان من نتائج هذا الوضع المأزوم أن تصدعت الكتلة الطبقية السائدة، وتفككت التحالف الطبقي الرجعي الحاكم، هذا التصدع الذي اتخذ شكل انقلابين عسكريين في 10 يونيو 1971 و 16 غشت 1972. بعد أن أصبحت مصالح الملاكين العقاريين الشبه الإقطاعيين الذين كان يمثلهم الشلطاوي والمدهوج، مهددة من طرف موجة الرأسمالية المتوحشة للمستعمرين الجدد (7).

ففي ظل هذه الأوضاع العامة المتردية، احتد الصراع الطبقي، وعرفت الحركة الجماهيرية تضائلات واسعة شملت مختلف القطاعات، غير أن هذه التضائلات لم ترق إلى مستوى صد الهجمة، وتحصين مكاسب الجماهير. كما أن واقع الجمود والإنتظار الذي نهجته الأحزاب الإصلاحية آنذاك عمق اليأس في صفوف مناضليها، دفع بتيارات المقاومة داخل الإتحاد الوطني للقوات الشعبية-فرع الرباط- إلى تبني العمل البلطكي الإقتلابي، وقجر الكفاح المسلح في منطقتي مولاي بوعزة بخنيفرة، وكلميم بالمغرب في 3 مارس 1973.

إن هذه الأوضاع السياسية، جعلت النظام يقوم بحملة قمعية شرسة للسيطرة على مجريات الوضع، شملت حتى أجهزته القمعية كمؤسسة الجيش بعد الانقلابين، حيث حوكم عدد كبير من الضباط وأعدم البعض الآخر، ويخضع في النهاية إلى القيادة الفعلية والمباشرة للملك، بعد حذف منصب وزير الدفاع. كما تعرضت الحركة الماركسية-اللينينية المغربية إلى اعتقالات واسعة شملت العديد من أطرها في مختلف المدن المغربية منذ سنة 1972 توجت بمحاكمة صيف 1973. كما عمد النظام في هذه الفترة بالذات لتصفية بعض القادة السياسيين بإرسال طردو ملفومة إلى محمد البازغي والشهيد عمر بن جلون من UNFP، ومحمد النويري من حزب الإستقلال.

وتعرض الإتحاد الوطني للقوات الشعبية في شهر مارس 1973 إلى اعتقالات واسعة شملت العديد من قادته وأطرها، وتمتعت أنشطة الحزب في 2 أبريل 1973، وانتهت هذه الحملة بمحاكمة يونيو التي حوكم فيها 150 مناضلا، أعدم فيها 16 مناضلا من ضمنهم الشهيد عمر دهنون في يونيو 1973. كما راجع النظام قانون الحريات العامة،

لإحكام قبضته على الجماهير، وتعززت السلطة التنفيذية على حساب السلطة القضائية من خلال الظواهر الثلاث الصادرة في أبريل 1973، واستهدفت قانون الجمعيات والتجمعات العامة وحرية الصحافة، وأصبح المنع غير مقتصر على الهيئة القضائية فقط، بل امتد ليصبح من اختصاص السلطات الإدارية، وأعطيت لوزارة الداخلية صلاحيات واسعة لتوقيف المطبوعات، بما فيها الجرائد التي من شأنها المس بأسس المؤسسات السياسية أو الدينية للمملكة.

ففي ظل هذا الوضع القمعي الشامل لم يكن من الممكن أن تنفصل منه الحركة الطلابية، لموقعها في الصراع الإجتماعي وريادتها في هذه الفترة للحركة الجماهيرية، فلقد شمل القمع قادة إ.و.ط.م وأطرها، كما أقدم النظام على طرد العديد من الطلبة، وأغلق الكثير من المؤسسات الجامعية، وتوجت هذه الهجمة بقرار حظر الإتحاد الوطني لطلبة المغرب.

إن قرار الحظر لم يكن وليد الحركة النضالية للقطاع الطلابي فحسب، بل هو حلقة جزئية ضمن مسلسل قمعي شامل كما رأينا، شنه النظام على الجماهير الشعبية الكادحة وتنظيماتها السياسية والنقابية والجماهيرية للحد من تنامي نضاليتها، وللتخفيف من حدة أزمته السياسية الخائفة التي تفاقمت مع مطلع السبعينات.

إن النظرة التحليلية الشمولية لقرار الحظر، وضعه في إطاره التاريخي والملايسات السياسية التي عرفها المغرب آنذاك، سوف يقينا من الأحكام التبسيطية الساذجة التي لا ترى قرار الحظر إلا داخل أسوار الجامعة، واختزاله في حدود القطاع الطلابي بشكل مجرد عن الصراع السياسي والإجتماعي لتلك الفترة التاريخية. كما أن القاء المسؤولية على الجبهة الموحدة للطلبة التقدميين، ما هو إلا حكم باطل وشكل من أشكال المزايدة السياسية التي تتفكر لفهم عميق للظرف السياسي الذي جاء فيه قرار حظر إ.و.ط.م.

ولئن كانت الحركة الطلابية وإطارها العتيد إ.و.ط.م قد لعبت أدوارا مهمة في صيرورة النضال الطلابي خلال فترة 1965-1973، وحققت من المكاسب الهامة ما لم يحققه من قبل على المستوى الوطني، وكذلك لما اكتسبته من قوة في الساحة السياسية، ومن موقع في الحركة الجماهيرية، وكذا الدور الفكري والإيديولوجي والسياسي الذي لعبته الحركة الطلابية على صعيد المجتمع، فإنها مع ذلك سقطت في بعض الأخطاء التي تستدعي التقييم والمراجعة والنقد للإستفادة منها ولتجاوزها في الحاضر والمستقبل، لأن ممارسة النقد والنقد الذاتي هي الضمانة الوحيدة لتطوير الممارسة النضالية، ويجب الحركة الطلابية من إعادة إنتاج أخطأها.

ولعل أهم الأخطاء التي سقطت فيها الحركة الطلابية آنذاك، تلك الممارك النضالية الضخمة التي خاضها إ.و.ط.م في سنة 1972، والتي شكلت قوة ضغط فاعل على النظام جعلته يتنازل على بعض المكاسب الهامة، ويروض لمطالب إ.و.ط.م، غير أن الحركة الطلابية وإطارها لم تستطع استثمار تلك التنازلات بتوقيف الممارك، وتحصين المكتسبات، وذلك لتعزير مراقبها بما يخدم مصالحها المستقبلية، ودون أن تتوقف كثيرا على ملايسات هذه الحركة الأهم من نوعها في تاريخ الحركة الطلابية والتلاميذية المغربية إلى يومنا هذا. نذكر أنها امتدت خلال ثلاثة أشهر مدعومة من طرف حركة واسعة وعميقة لصالحها، ولكن تشير أيضا إلى أن المنظمات الثورية الماركسية-اللينينية التي تشكلت وسطها القوة المحركة الأساسية، لم تعرف كيف تتوقف هذا الإضراب بالإستثمار الجيد للتنازلات التي قدمها النظام حتى تعزز قواها وقوى الحركة الطلابية والتلاميذية، وتستطيع ضمان ارتباط أكثر دوما مع الجماهير الشعبية (8).

وتوجد أخطأ، أخرى عكستها مقررات المؤتمر الخامس عشر المنعقد سنة 1972، والتي اتسمت بالخلط بين العمل

التقابي والعمل السياسي، ولم تضع حدودا فاصلة بينهما، وحل السياسي محل التقابي، وأفقد هذا الأخير استقلاله النسبي، وهذا لا يعني أن النضال التقابي يستقل استقلالاً مطلقاً عن النضال السياسي، ويبرز هذا الخلط بشكل واضح حينما حددت المقررات مهاماً سياسية ليست من طبيعة العمل التقابي الجماهيري، ودهبت إلى إسقاط بعض التصورات ذات طابع استراتيجي لا علاقة له بمنظمة تقابلية جماهيرية وديمقراطية، وهذا ناتج عن الخلط السائد في الساحة الطلابية في فترة المؤتمر 15 بين مفهوم العمل الديمقراطي الجماهيري الذي يستند إلى أهداف ومبادئ تخدم مصلحة فئة أو فئات اجتماعية معينة، ومفهوم العمل السياسي الذي يستند إلى خط إيديولوجي وسياسي وتنظيمي له بعده الطبقي المحدد (9).

كما ارتكز الصراع بين مكرونات إ.و.ط.م على أشكال خاطئة، وسادت الخلفية، والحسابات الضيقة، والمزايدات السياسية، غابت معها المهام الحقيقية للجماهير الطلابية، التي كان من المفروض التوجه لإنجازها على قاعدة الحوار الديمقراطي والإحكام إلى الجماهير الطلابية، الشيء الذي أضعف من قدرات إ.و.ط.م لمواجهة الضربات القمعية التي عرفتها هذه المرحلة. ولقد ساهمت في هذا الخطأ القاتل كل الفصائل بدون استثناء.

ولقد تدارك الطلبة التقدميون أخطأهم، وبادروا قبل غيرهم إلى ممارسة نقد ذاتي جماهيري مسؤول وجري، بنم عن نضج في الوعي والممارسة النضالية لم يسبق لأي فصيل أن ارتقى إلى مستواها بالرغم من الأخطأ القاتلة التي ارتكبها البعض. ولقد جاء هذا النقد في مجلة 24 يناير التي أصدرها الطلبة التقدميون بالمغرب في 24 ديسمبر 1975 (10). غير أن إشهار هذا النقد في وجه النهج الديمقراطي، لا يعدو أن يكون سوى ورقة خاسرة لمواجهة الطلبة القاعديين.

ومهما بلغ حجم الأخطأ، فإن فترة 1965-1973 تُعد من الفترات المشرفة في تاريخ إ.و.ط.م، حيث ارتقت الحركة الطلابية إلى مستوى المهام المطروحة عليها آنذاك، حركة وأزنة لها فعاليتها في مجرى الحياة السياسية في البلاد، ولا غرابة في أن نجد هذه الفترة مطبوسة لدى البعض ويتجاهلها وإن تناولها فغالبا ما يتهم عليها مجانبيا.

4- النضال من أجل رفع الحظر عن إ.و.ط.م (1974-1981)

لقد عاشت الحركة الطلابية على امتداد هذه المرحلة فترة عسيرة من تاريخها، بفعل القمع الشامل الذي تعرضت له وقرار الحظر المخزني الصادر في حق المنظمة الطلابية إ.و.ط.م، مما كان له انعكاسات سلبية على المسار النضالي للحركة الطلابية. ولقد جاء هذا الإحتسار الطلابي في ظروف سياسية بالغة التعقيد استطاع من خلالها النظام تجاوز أزمته السياسية، وإعادة ترتيب أوضاعه والسيطرة من جديد على مجريات الأحداث في البلاد. فالأزمة السياسية الحادة التي عرفها النظام، والتي اتخذت شكل انقلابين عسكريين في سنتي 1971 و 1972 مع ما رافقها من قمع دموي شامل، سوف يجعله يدرك أن القمع وحده غير كاف لتجاوز أزمته السياسية، ورأب الصدع الذي أصاب الكتلة الطبقية السائدة، وأنه في نفس الوقت غير قادر على احتواء التحولات العميقة التي عرفها المجتمع المغربي آنذاك.

وقد سلك النظام لتحقيق هذا الغرض، نهجين سياسيين يلتقيان عند هدف إحكام السيطرة على الوضع، وإعادة هيكلة وترتيب تحالفاته الطبقية؛ نهج قمعي منظم وشامل للحركة الثورية وبالأخص الحركة الماركسية-اللينينية

المغربية، ونهج سياسي لفق القوى الإصلاحية حوله من خلال تكتيك سياسي دقيق لا زال تأثير مفعوله مازال إلى الآن.

وفي هذا السياق وأصل النظام حملته القمعية الشرسة التي ابتدأها منذ سنة 1972 في صفوف الحركة الماركسية-اللينينية المغربية، لتستمر حتى سنة 1977 بشكل متواصل بهدف القضاء على هذه الحركة الثورية لما كانت تمثل من معارضة جذرية للنظام، وللحجم الذي بدأت تكتسبه وسط الشباب المغربي، وبالأخص وسط الحركة الطلابية، والشبيبة المدرسية. ولقد شملت هذه الاعتقالات عدد كبير من أطر وقياديين هذه الحركة، وخلقت وراها مئات من المعتقلين والمنفيين الذين اضطرتهم شروط القمع مغادرة البلاد، وقد تلازم مع هذا المسلسل القمعي أن عمل النظام على إعادة علم الكتلة الطبقية السائدة التي أسسها التصدع في بداية السبعينات، وإعادة السيطرة على الجيش بعد تصفية شاملة داخله، وكذا تجييد الطبقات والفئات الوسطى عبر صيرورة تداخل فيها الإقتصادي والسياسي والإدلوجي. كما استطاع النظام منذ ماي 1974 أن يلف من حوله كل الأحزاب، تحت شعار الإجماع الوطني المزعوم حول قضية الصحراء الغربية. هذا الإجماع الذي كان يستلزم من ما يستلزم إطارا للضبط بالنسبة للنظام للتحكم في رقعة اللعبة السياسية. فكان المسلسل الديمقراطي المزعوم الإطار المناسب لذلك، مع ما ارتبط به من شعارات سياسية خادعة كالسلم الإجماعي، و"فتين الجبهة الداخلية"، و"الإنتفاضة"، و"المغرب الجديد". إن هذا المسلسل الديمقراطي لم يكن في حقيقة الأمر سوى ديمقراطية لكيان الملاكين العقاريين والكيماويين، واستعدادا للشعب المغربي، كما ستؤكد الأحداث بعد ذلك. استطاع النظام من خلاله احتواء التطلعات العميقة لعموم الجماهير الكادحة في الحرية والعدل والديمقراطية الشعبية. ولقد تكتت الكتلة الطبقية السائدة عبر هذا المسلسل السياسي من إعادة هيكلة نفسها سياسيا واجتماعيا عبر المغربية، والإجماع الوطني، والمسلسل الديمقراطي، وتعزيز مواقعها تحت هيئة البرجوازية الكيماوية. وتمكنت في نفس الوقت من تجييد الطبقات الوسطى وإدماجها في النظام السياسي القائم. إلا أن هذا المسلسل المزعوم لم يوفر السلم الإجماعي للكتلة الطبقية السائدة، بل أعطى تقاطبا داخل المجتمع. وأصبح الإجماع الوطني الذي اندرجت فيه القوى الإصلاحية في تقابل مع إجماع شعبي يضم كل الفئات والطبقات الإجتماعية المتضررة من الوضع. وسوف يحدث الصراع الطبقي منذ سنة 1978، مستوحس من خلاله الجماهير نضالات واسعة وطويلة النفس في مختلف القطاعات، توجت بانتفاضة البيضاء المجيدة التي كشفت زيف الديمقراطية، وزيف الإجماع المزعوم، كما أشرت على نقطة قاصلة بين مرحلتين متميزتين، سواء بالنسبة للنضالات الجماهيرية، أو بالنسبة للنهج السياسي الذي يسلكه النظام.

إن هذه التحولات السياسية والإقتصادية التي عرفها المغرب خلال هذه الفترة سوف تتفاعل مع الحركة الطلابية في نضاليتها عبر مد وجزر الحركة الجماهيرية على قاعدة الصراع الإجماعي العام الذي مرت منه البلاد على مختلف المراحل. لهذا ستعرف الحركة الطلابية هي الأخرى تراجعاً وتضاعفاً مشروطة في ذلك بتطور صيرورة الصراع العام.

لقد كان لقرار الحظر المخزني تأثير كبير على مسيرة القطاع، وستعرف مع الحركة الطلابية انحساراً كبيراً، من خلال حملات القمع الشامل التي عرفتها سنتي 1973-1974، وما عرفته الجامعة من فراغ تنظيمي وسياسي لم يسبق للحركة الطلابية أن عرفت مثله من قبل. كما كان للقمع الأسود الذي تعرضت له الحركة الماركسية-اللينينية المغربية تأثير على الوضع الجامعي لما كانت تشكله هذه الحركة الثورية من تأثير سياسي للحركة

الطلابية منذ نهاية الستينات إلى حدود الحظر سنة 1973.

لهذا ستعرف الحركة الطلابية تراجعاً كبيراً وجموداً ملموساً، نظراً للإرهاب الذي ساد في الجامعة المغربية وتجريم العمل النقابي داخلها، وانحصرت الجماهير الطلابية إلى حدود سنة 1975 في المطالبة بشرعية العمل النقابي، وأحياناً ذكرى 24 يناير لإدانة حظر الإتحاد الوطني لطلبة المغرب.

ففي ظل القمع والإرهاب الذي ساد الجامعة المغربية خلال سنوات 73-74-75، عند النظام إلى تسيب الجوار الجامعي لمحو التقاليد النضالية التي رسخها الإتحاد الوطني لطلبة المغرب في الجامعة المغربية، وذلك بإحياء السهرات داخل المؤسسات والأحياء الجامعية والمعاهد العليا، ونشر الإستيلاّب الفكرية، والتفسيخ الأخلاقي لتهيئة الأرضية الملائمة لخلق تشبيبه مزيفة للطلبة في إطار تعاضدات إدارية كبديل للإتحاد الوطني لطلبة المغرب، وهذا ماجاء به الإصلاح الجامعي الذي طبع في مكاتب وزارة الداخلية، والذي عُرف آنذاك بالمراسيم التطبيقية في سنة 1975.

إلا أن هذا الإصلاح الجامعي الذي حاول النظام تقيده في وقت لازالت فيه الحركة الطلابية متأثرة بالضررات القمعية الموجهة لها، شكل متطوفاً نضالياً جديداً، تجنبت له كل الطاقات النضالية، ورفضته الجماهير الطلابية متشبثة بتنظيمها العتيبة (إ.و.ط.م). هذا الرفض الجماهيري الذي وقف سداً متيقاً في طريق تطبيق هذا الإصلاح التخريبي في الوقت الذي قبلت به بعض الفصائل واعتبرته خطوة على درب استرجاع (إ.و.ط.م) ومثلت في التعاضدات الإدارية (طلبة حزب التقدم والإشتراكية)، وارتبك البعض الآخر، حيث تأرجح بين القبول والرفض (طلبة الإتحاد الإشتراكية، القبول في الرباط والرفض في البيضاء. لنفس الفصيل)، ثم الرفض المحجول والمحتشم بعدما ناهضت الجماهير الطلابية الإصلاح الجامعي المزعوم. كما أحبطت القواعد الطلابية لكلية الآداب بالرباط إصلاح مماثل ومشتق من المراسيم التطبيقية سنة 1977، تقدم به بعض الأساتذة الإتحاديين وبدعم من طلبة الإتحاد الإشتراكية، إلا أن مقاطعة الطلبة للإمتحانات الجزئية أقرت هذا المشروع.

إن انتصار الحركة الطلابية في معاركها النضالية، في التصدي للمخططات التعليمية التصرفية مدعاً بقوة دفع جديدة، استعادت معه قوتها النضالية، وشكل حافزاً لها للدخول في معارك نضالية جديدة وضعت على رأس مطالبها إطلاق سراح قياديين ومسؤولي (إ.و.ط.م) ووقف الحظر على المنظمة الطلابية.

ولقد فجرت الجماهير الطلابية مسلسل نضالياً عارماً شمل مختلف المؤسسات الجامعية، كان من نتائجه أن أطلق سراح عبد العزيز المنهبي رئيس الإتحاد الوطني لطلبة المغرب ونائبه عبد الواحد بلكبير في سنة 1976. ولقد لعبا بعد الإفراج عنهما أدواراً مهمة في توجيه نضالات الحركة الطلابية. وأمام تنامي هذه النضالات شن النظام حملة اعتقالات في ماي 1977، شملت العديد من مناضلي جامعة محمد الخامس بالرباط، وطالت نائب رئيس (إ.و.ط.م) عبد الواحد بلكبير، واضطر معها الرئيس عبد العزيز المنهبي إلى الإغتراب في المنفى، بعد إعتقاله في 23 مارس 1977 ونظرًا لوضعه الصحي الخطير الناتج عن الإعتقال والتعذيب.

لكن هذه الاعتقالات لم تحمد من دينامية القطاع الطلابي، ولم توقف المعارك النضالية. وابتدعت الجماهير الطلابية أشكالاً تنظيمية ملائمة وقادرة على استيعاب التحولات في ظل الحظر، وانتزعت الحركة الطلابية مشروعية العمل النقابي، وشكلت تعاضدات في إطار الإتحاد الوطني لطلبة المغرب في عدد كبير من الكليات والمعاهد العليا. ولقد لعب طلبة المدرسة المحمدية للمهندسين دوراً كبيراً في توحيد النضالات الطلابية من خلال دعوتهم للتنسيق

على الصعيد الوطني، هذه الدعوة التي استجابت لها مختلف المؤسسات الجامعية، وتشكلت على إثرها المجلس الوطني للتنسيق في أواخر 1977.

ولقد شكل المجلس الوطني للتنسيق خطوة حاسمة لرفع الحظر على (إ.و.ط.م) ومتطوفاً متقدماً في صيرورة النضال الطلابي، حيث عمل على توحيد نضالات الحركة الطلابية، وتحديد آفاقها، كما سطر ملفاً مطلبياً على الصعيد الوطني، وقاد المعارك الطلابية في مختلف المؤسسات الجامعية، وجعل من مطلب رفع الحظر على (إ.و.ط.م) مطلباً مركزياً في كل التحركات الطلابية.

وأمام تسارع وتيرة الدينامية النضالية في مختلف المؤسسات الجامعية، نظم التنسيق الوطني مهرجاناً تضامنياً تعبويًا ضخمًا بمدرج المغرب الكبير، كلية الحقوق بالرباط في 8 أبريل 1978، حضرته الجماهير الطلابية من كل المدن الجامعية، إلا أن بعض العناصر الطلابية الرجعية نسفت هذا المهرجان مدعومة في ذلك بالبوليس السري والعنصري (11). كما قاد مجلس التنسيق إضرابات عامة على الصعيد الوطني، وفي هذا الإطار لُبت الجماهير الطلابية نداء مجلس التنسيق بشأن إضراب عام على الصعيد الوطني لمدة 48 ساعة يومي 24 و25 يناير 1978، كما جعل المجلس يوم 26 أبريل 1978 يوماً وطنياً من أجل رفع الحظر عن الإتحاد الوطني لطلبة المغرب خاضت فيه الحركة الطلابية إضراباً عاماً تخللته مهرجانات جددت من خلالها الجماهير الطلابية تشبثها ب(إ.و.ط.م) وتأكيد عزمها على النضال من أجل رفع الحظر عن منظماتها.

إن هذا المسلسل النضالي العام، بطول نفسه واتساع رقعته، أجبر النظام على التراجع عن قراره المخزني الجائر، وتم الإعلان الرسمي عن رفع الحظر عن الإتحاد الوطني لطلبة المغرب في 9 نونبر 1978، بعد أن تبين للنظام وبشكل ملموس أن (إ.و.ط.م) أصبح قوة مادية ملموسة في الساحة النضالية في ظل الحظر، وأن رفع الحظر الجائر ماهر إلا إقرار بواقع موضوعي فرض نفسه على النظام. وقد شكل رفع الحظر عن (إ.و.ط.م) مكسباً فعلياً للحركة الطلابية، بفضل نضالاتها المريرة على امتداد سنوات الحظر والتعسف، فأمام تشبث الحركة الطلابية بتنظيمها العتيبة، ورفضها للإصلاح الجامعي المزعوم، ولأي بديل عن (إ.و.ط.م) وإصرارها على الإستمرار في النضال من أجل انتزاع مشروعيتها، واتجاهها إلى إبداع أشكال وأساليب تنظيمية كفيفة بتأثير نضالات القواعد الطلابية في ظل الحظر. أمام كل ذلك لم يجد الحكم بدا من رفع المنع عنها محاولة في نفس الوقت إفراغها من محتواها الكفاحي والنضالي وعزلها عن نضالات الجماهير الشعبية وترويضها بالقدرة الذي يستلزمه "السلم الإجماعي" و"المسلسل الديمقراطي" المزعوم، وهذا ما تجسد في استمرار اعتقال مسؤوليها والعديد من مناضليها، والرهان على إمكانية احتوائها وفرض الرصاية عليها وجرها إلى مستنقع المسالمة والمهادنة من طرف النهج البيروقراطي المسالم. ووفي نفس الوقت اعتبرته أوسع القواعد الطلابية مكسباً فعلياً وانتصاراً للحركة الطلابية، موضحة في نفس الوقت الإطار الذي جاء فيه والملايسات المحيطة به مؤكدة على إسقاط رهان الحكم، وذلك بالنضال من أجل إعطاء (إ.و.ط.م) محتواها النضالي والكفاحي، ووسط نضالات الحركة الطلابية بنضالات الشعب المغربي، وهذا ما يتطلبه بناؤه بشكل قاعدي وصلب على أساس مبادئه وقانونه الأساسي ومقررات مؤتمره الخامس عشر (12).

إن رفع الحظر سيجعل الحركة الطلابية تدخل في مرحلة متميزة هي الأخرى بإشكالياتها السياسية والنقابية والتنظيمية. هذه الإشكاليات التي تركزت على المسار النضالي المستقبلي (إ.و.ط.م). ولقد اكتسبت صبغاً مختلفة في النقاشات الدائرة في القطاع الطلابي، إلا أنها تجسدت بشكلها البارز في المسألة التنظيمية، عاكسة في عمقها صراعاً سياسياً بين تصوريين متناقضين للعمل

التقايي داخل القطاع الطلابي وطبيعة مضمونه. اختلاف بين تصور بيرقراطي يعمل على هيكلة إ.و.ط.م بشكل فرعي ومعزول عن الجماهير، وجعل هذه الأخيرة تحت رحمة الوصاية، مع ربط عجلة الحركة الطلابية بـ"الإجماع الوطني" والسلم الإجماعي ومستلزماته، وبين تصور ديمقراطي كان همه الأساسي هيكلة المنظمة الطلابية على أسس تضامنية وكفاحية، تركز على مبادئ إ.و.ط.م، وتعطي فيه المبادرة للجماهير الطلابية، وإشراكها في بلورة القرارات وتوجيه المنظمة بشكل ديمقراطي، وبلورة تعاضديات تنفيذية منبثقة عن مجالس الطلبة، مع ربط نضال الحركة الطلابية بنضال الحركة الجماهيرية وعموم الجماهير الشعبية.

ولقد أخذ الصراع أشكالاً متعددة في الجامعة المغربية ليحسم في النهاية لصالح النهج البيروقراطي الذي استخدم أساليب صراعية لا تمت بصلة لأعراف ومبادئ إ.و.ط.م، حيث استعمل الإرهاب السياسي والذكوري في مختلف المؤسسات الجامعية، ونقلها إلى مجلس التنسيق الوطني، ومارس ضغوطات على أعضاء القيادة السابقة لتسريع بعقد المؤتمر 16، الذي حدد تاريخ انعقاده في صيف سنة 1979، في وقت لم تكن شروطه متوفرة بالقدر اللازم، ودون مراعاة الظروف الموضوعية والذاتية للحركة الطلابية، وعزله عن أوسع القواعد والأجهزة التحتية للمنظمة. ولقد ساهم في حسم هذا الصراع لصالح النهج البيروقراطي، التشتت الذي كان حاصلًا في صفوف الطلبة القاعديين، الشيء الذي عزز مواقع البيروقراطية، ومكنها من عقد المؤتمر في شروط تخدّم نزعتها الهيمنية، بعد أن أقصى النهج البيروقراطي إحدى فيدراليته أوروبا الغربية، وقيل بالمكتب الفيدرالي الموالي له دون البث والحسم في هذه المسألة على مستوى المؤتمر.

وبتاريخ 31 غشت 1979 يفتتح المؤتمر السادس عشر بكلية العلوم بالرباط، تحت رئاسة الطيب بناني رئيس المنظمة في المؤتمر 14، ورفض إلقاء رسالة صوتية للرئيس الشرعي للمؤتمر 15 عبد العزيز المنهجي من المنفى. وأطلق المؤتمر بتجاوزات خطيرة لم يسبق لإ.و.ط.م أن عرف مثلها، كتشكيل لجنة الرئاسة ولجنة الفرز والبث في الطعون المقدمة إلى المؤتمر... ولقد شكلت هذه الخروقات مع ما رافقها من إرهاب سياسي، وشوفينية مقبنة، لتدمير أطروحات ومقررات متخلفة لاتعكس واقع الحركة الطلابية، ولا ترقى إلى مستوى ضوابطها وتطلعاتها، ولا إلى مستوى التجسيد الفعلي لمبادئ وأهداف إ.و.ط.م وفق برنامج نضالي يحدد بدقة المهام الجسيمة المطروحة على الحركة الطلابية، ولا تستهدف تلك الأطروحات سوى إعطاء توجيه محدد ينسجم وشعارات السلم الإجماعي، ولا يتجاوز الخطوط الحمراء التي رسمها النظام في إطار اللعبة الديمقراطية والإجماع (13). ولقد عزز ذلك، الموقف السلبي الذي اتخذته الطلبة القاعديون في المؤتمر بعدم الصراع داخل المؤتمر تحت أجواء الإرهاب الذي سيطر عليهم، وعدم المشاركة في التصويت، الشيء الذي مكن النهج البيروقراطي من تدمير أطروحاته دون أية معارضة تذكر.

لهذا سوف تعكس المقررات الصادرة عن المؤتمر 16 نهج الجمود والانتظارية، تنسجم كلية مع مستلزمات الإجماع والسلم الإجماعي، مسجلة تراجعاً كبيراً على ما راكمته الحركة الطلابية في تاريخها النضالي. فعلى المستوى السياسي زكى البيان السياسي الصادر عن المؤتمر 16 المسلسل الديمقراطي المزعوم، في الوقت الذي كانت تتعرض فيه الجماهير الشعبية إلى الاستبداد السياسي، والقهر الاجتماعي. كما سكت البيان عن تدخل النظام في بنين والزباير بدعم من الإمبريالية. أما على المستوى القومي فبعد تأكيد المؤتمر على القضية الفلسطينية كقضية وطنية، فإن النهج البيروقراطي رفض ترجمة هذا المبدأ على مستوى الواقع، وذلك برفضه لتشكيل لجان فلسطين على مستوى المؤسسات الجامعية. وأعطت المقررات لبعض النضاليين أبعاداً ضخمة وأكثر من حجمها، وأصبحت مقاييساً

محدداً للتعامل داخل إ.و.ط.م مع بقية مكوناته بدل الاستناد في ذلك على مبادئ إ.و.ط.م.

أما على المستوى التنظيمي، فقد سجلت المقررات تراجعاً ملموساً، حيث أقر المؤتمر هيكلة تنظيمية جعلت الجماهير الطلابية تحت سلطة الوصاية والحجر، وخاضعة لقرارات البيروقراطية. وقد ركزت هذه المقررات سلطة القرار في يد اللجنة التنفيذية على المستوى المركزي، وفي يد التعاضديات على المستوى المحلي داخل المؤسسات الجامعية. وأفرغت المجالس من محتوياتها الكفاحية، وأعطت لها الطابع الاستشاري بدل دور التقرير ومحاسبة التعاضديات على ضوء التجمعات العامة والترجيه السياسي والتقايي لإ.و.ط.م، الشيء الذي جعل الجماهير الطلابية في موقع هامشي في حياة المنظمة الطلابية، وضرباً لأحد المبادئ الأساسية التي تنهض عليها إ.و.ط.م، وهو مبدأ الجماهيرية.

إن النتائج التي أسفر عنها المؤتمر 16 تشكل "سواء من حيث توجهها التقايي والسياسي والتنظيمي أو من حيث الممارسات التي سادت فيه، مؤتمر تراجع ليس بالنسبة للمؤتمر 15 فحسب، وإنما للمؤتمرات السابقة؛ 12، 13 و 14 (14).

وإذا كانت الظروف والشروط التي انعقد فيها المؤتمر 16 مع مارافقه من تجاوزات وخروقات قد حسم الصراع الدائر في الساحة الطلابية، فإن القواعد الطلابية سوف تتجاوز تلك التقييدات في نضالها اليومي عن طريق الإبداع الخلاق للأشكال النضالية الملائمة.

ولقد بادرت الجماهير الطلابية إلى تفجير مسلسل نضالي واسع شمل مختلف المدن الجامعية، متجاوزة في ذلك المقررات الصادرة عن المؤتمر 16 المهادنة، ومتجاوزة في نفس الآن الأشكال التنظيمية اللاحقة لتحركاتها، وأبدعت على مستوى نضالها لجان تحزب مواقعها، وتخدم مبادئها الراسخة، كإلجان اليقظة لحماية حرمة الجامعة، ولجان فلسطين، وأمام الزحف النضالي الطلابي المتنامي تحت قيادة الأجهزة التحتية للمنظمة، شن النظام حملة اعتقالات واسعة في مختلف المدن الجامعية، واستهدفت بالأساس مسؤولي ومناضلي إ.و.ط.م في الجامعات، وكذا مندوبي المؤتمر السادس عشر، في شهرين من أواخر 1980. وقد سارعت قيادة إ.و.ط.م إلى تبني هذه الممارسات استجابة لتناءات الجماهير الطلابية، وعقدت القيادة ندوة صحفية لإطلاع الرأي العام الوطني والدولي على هذه الحملة القمعية، رافعة شعار «كلنا في خندق واحد لمواجهة القمع». وانتهت هذه الهجمة القمعية بمحاكمات صورية في حق مناضلي إ.و.ط.م.

ولقد تميزت مرحلة ما بعد المؤتمر 16 بميزة خاصة طبعت الحركة الطلابية إلى حدود المؤتمر 17 في سنة 1981، حيث اتسمت بمفارقة تجسدت في جمود الأجهزة القيادية لإ.و.ط.م ومهادنتها للهجمات التي تعرضت لها الجماهير الطلابية، وعجزها عن قيادة نضالاتها لإلزامها السياسي بمستلزمات الإجماع الوطني، وفتن الجبهة الداخلية، والسلم الإجماعي. وبين دينامية القواعد الطلابية والأجهزة التحتية في المؤسسات الجامعية، واختيارها للنضال دون مهادنة لتحقيق مكاسبها المادية والمعنوية. ولقد زاد من تعميق هذا الشرح الحاصل في جسم المنظمة الطلابية، عدم استكمال الهيكلة التنظيمية من طرف النهج البيروقراطي في قيادة المنظمة الذي لم يعمل على تشكيل مجالس الفروع، ولجنة التنسيق الوطنية، والتلويح بحل جمعيات المعاهد العليا التي لعبت أدواراً طلابية في فترة الحظر.

وتحكمت في هذه التجاوزات، الخلفيات السياسية السابقة الذكر، الشيء الذي جعل التحركات النضالية للقطاع الطلابي مطبوعة بالتشتت ومحصورة في حدود دفاعية.

إن هذا الوضع المتري، والشلل التنظيمي على الصعيد الوطني قلص من حجم جماهيرية إ.و.ط.م، وجعل الحركة الطلابية تقف على أبواب مؤتمرها السابع عشر، وهي

مفككة الأوصال، وغير قادرة على تجاوز أزمته وتوفير الشروط الذاتية والموضوعية لإلحاق المؤتمر 17، الشيء الذي جعل من هذا الأوضاع التي طبعت إ.و.ط.م خلال هذه الفترة تشكل إحدى الأسباب العميقة وغير المباشرة في الفشل الذي عرفه المؤتمر 17 في صيف 1981.

إن هذه المميزات التي طبعت الحركة الطلابية خلال هذه الفترة، جعلت النهج البيروقراطي على المستوى القيادي يفقد مصداقيته وسط الجماهير الطلابية، وأصبحت قراراته المهادنة غير نافذة في الساحة الطلابية، مما جعله يعيش في عزلة، وليمنى بهزيمة كبيرة في انتخابات مندوبي المؤتمر السابع عشر. هذه الهزيمة دفعت به وبالفصيل المهيمن داخله إلى توفير كل شروط إقشال المؤتمر الوطني 17، وإيصاله إلى الباب المسدود، بعد أن تبين له أن سطرته على المنظمة قد انتهت. ولقد تبين هذا في ممارساته اللاديمقراطية في عملية تهيء المؤتمر 17، حيث وزع البطاقات بشكل غير متكافئ بين المؤسسات الجامعية، وفي ظروف الإمتحانات التي تعرف فيه الكليات والمعاهد العليا غياب الطلبة وانهمالهم في تهيء الإمتحانات، مما أفقد هذه العملية التهيئية جوهرها التعميمي الجماهيري، وتكفين القواعد الطلابية لتعميق النقاشات حول الإشكاليات السياسية والتقايية والتنظيمية التي كان يحبل بها الواقع الطلابي. كما كان التوقيت القسري الذي حدّد للمؤتمر 17 في صيف 1981، عاملاً من عوامل فشل المؤتمر. ولقد رفض النهج الديمقراطي هذا التوقيت مقترحاً تأجيله إلى شهر ديسمبر 1981 لإدراكه لطبيعة الظروف، والوضع الذاتي المتردي للحركة الطلابية، وحتى يتمكن مناضلو إ.و.ط.م من توفير شروط إلحاق المؤتمر، وإشراك الجماهير الطلابية في عملية التهيء.

كما أن النهج البيروقراطي لم يعمل على توفير المأوى والأكل للمؤتمرين، ولم يستند المنظمات الطلابية العالمية الصديقة للمؤتمر لأسباب لازالت مجهولة إلى الآن. ومع ذلك أصر على عقد المؤتمر في صيف 1981، موفراً كل الإمكانيات المادية والسياسية لإقشال المؤتمر قبل انعقاده مضحياً بالإتحاد الوطني لطلبة المغرب لتزوجه الهيمنية البيروقراطية (15). لهذا انعقد المؤتمر 17 في أوضاع ذاتية مهتزة داخل الحركة الطلابية، مع غياب أدنى الشروط المادية الضرورية لعقد المؤتمر، وفي ظروف موضوعية اتسمت بتفاقم الأزمة البنوية للنظام على المستوى السياسي والاقتصادي، كان لها انعكاسات خطيرة على أوضاع الجماهير الشعبية التي التجأت إلى الخروج للشارع لتفجير غضبها في انتفاضة 20 يونيو المجيدة بالبيضاء، وجابهها النظام بقمع وحشي سقط على إثره 600 قتيل والمئات من الجرحى والمعتقلين، شملت عدد كبير من مناضلي إ.و.ط.م. ولقد حط هذا الإرهاب القمعي والسياسي السائد في البلاد على أجواء المؤتمر بشكل ضاغط، وجعلته أمام تحديات كبيرة ليس من السهل تجاوزها سيما في شروط كالتي كانت تعرفها الحركة الطلابية آنذاك، وما اجترته معها من أزمة منذ المؤتمر السادس عشر.

ولعل أول تحد وضع أمام المؤتمر في جلسته الأولى، والذي أثار من خلاله أصحابه عرقلة السير العادي والطبيعي لأشغال المؤتمر، هو نقل الصراع داخل الإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية إلى المؤتمر، وإسقاطه على الحركة الطلابية، ومحاولة جسسه في منظمة جماهيرية تقايية لا تلتزمها أية صلة بذلك الخلاف السياسي، حيث طرح طلبة الإتحاد الاشتراكي لاتحة أنصار الكنفدرالية الديمقراطية للشغل رفضهم لتشيلية طلبة الإتحاد الاشتراكي لاتحة رفاق الشهداء في رئاسة المؤتمر.

غير أن تشيت الطلبة القاعديين بالتقاليد والأعراف الديمقراطية لإ.و.ط.م، ودفاعهم عن تمثيلية كل اللوائح في رئاسة المؤتمر، وانتهازية بقية مكونات النهج البيروقراطي بتخليهم عن رفاههم بالأمن، وطموحهم الإنتهازية بعدما خلا لهم الجور للهيمنة على قيادة المنظمة، دفع بطلبة

الهوامش:

ارتباطاته مع النظام. ولقد تزعم منذ أن كان طالبا بالمدرسة المحمدية للمهندسين عملية التسيب التي عمل النظام على نشرها في الجامعة بعد حظر إ.و.ط.م. حيث كان يشرف على تنظيم السهرات Surprises-partie، وما كان يتخللها من تفسخ أخلاقي. غير أنه انتقل حاليا إلى الدعاية المأجورة من طرف النظام تحت باقطة الإسلام لمحاربة المناضلين التقدميين والفكر التقدمي. في إطار جمعية مشبوهة تدعى "الجماعة الإسلامية". إن تحولاته الزنيقية في مختلف المواقع ليس لها من مبرر سوى عصالته للنظام.

(9) - ك. ق. : «وجهة نظر: في التطورات الأخيرة للحركة الطلابية»

(10) - للمزيد من التفصيل يمكن الرجوع إلى نفس المرجع السابق.

(11) - نفس المرجع.

(12) - إن التزعة الهيمنية المرتبطة بالإتحاد الاشتراكي تجعله يعصف بالتنظمات الجماهيرية كلما تقلص نفوذه داخلها. ويظهر هذا في انسحابه من المؤتمر 15 لإ.و.ط.م. وينسحب من الجمعية المغربية لحقوق الإنسان سنة 1983 ليساهم في إنشاء منظمة حقوقية جديدة يضمن فيها نفوذه. نفس الشيء حصل بالنسبة للإتحاد المغربي للشغل بعد حسمه مع جناح عبد الله إبراهيم في الإتحاد الوطني للقوات الشعبية. لينشأ الكنفدرالية الديمقراطية للشغل سنة 1978.

(1) - للإطلاع على هذه المرحلة يمكن الرجوع إلى الدراسة التحليلية المهمة الواردة في كتاب مجدي ماجد: Les luttes des classes pp 13 à 36.

(2) - ك. ق. : «وجهة نظر: في التطورات الأخيرة للحركة الطلابية»، مجلة أمفي للمدرسة المحمدية للمهندسين، ماي 1980.

(3) - نفس المرجع.

(4) - نفس المرجع.

(5) - أنظر: MAJDI MAJID: Les luttes des classes au Maroc, p 44.

(6) - يمكن الرجوع إلى مقال ك. ق. : «وجهة نظر: في التطورات الأخيرة للحركة الطلابية»

(7) - لقد صدرت هذه النشرة في دجنبر 1975 وباسم الطلبة الديمقراطيين، إلا أنه لم يصدر منها إلا عدد واحد الفترة مما أوقفها عن الصدور. ولقد جاءت هذه النشرة مكان نشرة 4 مايو التي تصدر باسم الحركة الماركسية-اللينينية. ولم يكن تغيير النشرة واسمها مجانيا بقدر ما كان تغييرا في التصور والرؤية للقطاع الطلابي، ويعكس الوعي بالأخطأ، التي سقط فيها الطلبة التقدميون في ممارستهم النضالية داخل الحركة الطلابية، وفي نفس الوقت التجاوز الواعي والمسؤول لهذا. وذلك عبر ممارسة النقد الذاتي المشار إليه أعلاه، وترجمته على أوضاع الواقع.

(8) - لقد تزعم هذه العصابة الظلامية الإجرامية من كيران عبدالإله" المدير الحالي لجريدة الإصلاح، هذا العنصر المشبوه الذي يبيت مجموعة من الأحداث

الإتحاد الاشتراكي أنصار ك.د.د.ش إلى الإنسحاب من المؤتمر بعد أن فشل في عملية الإبتزاز السياسي. ولقد وافق انسحابه من المؤتمر سطوره على وثائق المنظمة وممتلكاتها من مقرا.و.ط.م. لتتأكد خلفياته في إيصال المؤتمر إلى الباب المسدود.

ولقد وضع انسحاب القطب الرئيسي في النهج البيروقراطي حلقاته التقليديين في المحك، حيث أصابهم الإرتباك، وأصبحو وأعين من خلال الجلسات المتعثرة للمؤتمر. استحالة هيمنتهم على قيادة إ.و.ط.م. فعملوا على عرقلة سير الجلسات تحت مبررات وأسباب مختلفة.

أما النهج الديمقراطي، فهو الآخر أصبح عاجزا وغير قادر على تجاوز خلاقاته التي برزت في المؤتمر، ولم يرق إلى مستوى التحديات التي وضعت أمام المؤتمر، وتعرض هو الآخر للإبتزاز السياسي باسم الغطاء السياسي تارة، وبالنزعة الشوفينية تارة أخرى. أما لائحة رفاق الشهداء فقد اعتبروا انسحاب خصومهم بمثابة انتصار سياسي لهم، أما أشغال المؤتمر فكانت ثانوية بالنسبة لهم.

وأمام احتداد التناقضات واستشراء الخلافات السياسية وسط القضايا المتبقية داخل المؤتمر، بين المتشبتين بالمسلسل الديمقراطي، والإجماع الوطني، والسلم الاجتماعي، وبين المناهضين لهذه المزاعم الكادية، والمتشبتين بخط التضال الجماهيري المجردي، لم يستطع المؤتمر بعد جلسات ماراطونية طويلة ومتعثرة الوصول إلى الحدود الدنيوية لإنقاذ المؤتمر من المأزق الذي دخل فيه، وصياغة مقررات وحدوية تفتح الأفاق للحركة الطلابية لمواجهة المرحلة المستقبلية، والأخطار المحدقة بالحركة الطلابية، لينتهي المؤتمر بفشل لم يسبق لإ.و.ط.م. أن عرفته في تاريخها، ولم يخرج المؤتمر إلا بقرار وحيد وهو تجديد الثقة فيما تبقى من أعضاء اللجنة التنفيذية غير المنسحبة، وإعطاؤها صلاحية تهيئ عقد المؤتمر الإستثنائي.

إشتركوا في مجلتكم إلى الأمام

مجلة إلى الإمام

فكرية سياسية

Il Al Amam

revue politique et de réflexions

Nom & Prénom :

Rue :

Code postal :

Ville :

Pays :

مجلة إلى الإمام

فكرية سياسية

Il Al Amam

revue politique et de réflexions

Nom & Prénom :

Rue :

Code postal :

Ville :

Pays :

pour 6 numéros

normal 120 FF / de soutien 200 FF

Revue Il Al Amam BP 257 - 93511
Montreuil cedex France
CCP n° 13.025 17 K Paris

Abonnement normal 120 FF / de soutien 200 FF pour 6 numéros

Revue Il Al Amam BP257 - 93511 Montreuil Cedex France
Compte-Chèque Postal CCP n° 13.025 17 K Paris

UN PAS VERS LA REDYNAMISATION

Une réunion regroupant les représentants des sections de l'UNEM en Europe Occidentale (France, Belgique et les Pays-Bas), s'est tenue le 30 mai 1992 à la Maison du Maroc à Paris.

Les participants se sont mis d'accord sur la nécessité de dépasser la situation de crise que connaît l'UNEM à l'échelle de l'Europe Occidentale.

Ceci s'est traduit, notamment, par la formation d'une Commission Préparatoire qui a pour tâches:

- la préparation d'un congrès unitaire et démocratique de la Fédération de l'Europe occidentale;
- la mobilisation des étudiants marocains à l'étranger pour préparer la prochaine rentrée

Revue Il Al Amam

Directeur de publication
Marie-Christine AULAS

Rédacteur en Chef
Abraham SERFATY

COMITE DE SOUTIEN

Daniel Bensaïd, Jacky Bernard,
Martial Bourguin, Roland Carraz,
René Dumont, Michèle Faÿ,
Pierre Galand, Mohamed Harbi,
Jean-Pierre Kahane

BP 257 - 93511 Montreuil Cedex
CCP 13025 17 K Paris
Commission Paritaire en cours
Imprimé par Rotographie
2, rue Richard-Lenoir, 93108 Montreuil

Maati Monjib

"La Monarchie marocaine et la lutte pour le pouvoir"

(Préface de Gilles Perrault)

Edition L'Harmattan

Cet ouvrage présente la période décisive 1955-1965, période qui a vu s'affronter deux choix exprimés par deux forces socio-politiques essentielles: le Palais et le mouvement national.

Le Premier, soutenu par la notabilité rurale puis par l'armée et l'administration, voit sa position s'affirmer progressivement et sa base sociologique s'élargir. Mais la mort de Mohamed V lui porte un coup très dur et l'oblige, la scission du mouvement national aidant, à recourir de plus en plus ouvertement à la répression. Du "Complot de Juillet" (1963) contre l'UNFP, à la tuerie de Casablanca (Mars 1965), l'auteur nous montre, documents à l'appui, comment Hassan II et les forces qui lui sont favorables parviennent en Juin 1965 à évincer définitivement le mouvement national et à installer un régime monarchique néo-makhzénien absolu. En 1992, nous vivons toujours les conséquences de la victoire désastreuse pour le peuple marocain de la victoire Hassanienne de Juin 1965.

Gilles Perrault

"Notre ami le roi"

Edition folio

Le célèbre ouvrage de Gilles Perrault vient de paraître en format de poche. A signaler qu'après deux semaines de sa parution il est classé deuxième des meilleurs ventes de livres en France. La "torture" de Hassan II continue!

Protesta

Nouveau Bulletin de l'Association des Travailleurs et Immigrés Marocains
en Espagne (ATIME)

Protesta A.P. 46-395

28080 Madrid

Espagne

Abonnement annuel 1200 pts

**SOUTENEZ VOTRE REVUE
IL AL AMAM
SOUTENEZ SON ACTION
POUR
UN MAROC DEMOCRATIQUE**

Vers un Mouvement des Démocrates marocains en Europe.

Depuis l'automne dernier se développe le projet du rassemblement des démocrates marocains dans toute l'Europe Occidentale en appui aux luttes du peuple marocain.

L'idée, qui mûrissait depuis quelque temps, a pris corps à Maastricht lors d'une Conférence d'opposants marocains d'Europe organisée les 7 et 8 Décembre 1991 à l'initiative de militants de l'Association des Travailleurs Marocains en Hollande (KMAN). La Résolution finale de cette Conférence appelait l'ensemble des opposants et démocrates marocains en Europe à s'organiser à cette fin, une

prochaine Conférence en Espagne devant consacrer un tel rassemblement. Un pas important dans cette voie vient d'être franchi en France en conclusion d'une Rencontre de démocrates marocains de nombreuses villes de France* qui s'est tenue à Paris les 30 et 31 Mai. Cette Rencontre avait elle-même été préparée largement à la suite d'une première réunion de démocrates marocains de France tenue le 29 février dernier. Elle a mis en place une structure décentralisée, élaboré des principes qui servent de fondement à son action en France et de contribution au projet au plan

européen, et décidé la publication d'un Bulletin de liaison et d'information. La Rencontre a précisé que cette contribution reste ouverte aux développements qui seront élaborés à l'échelle européenne. Il est clairement précisé dans ces principes que "notre cadre ne se substitue pas aux organisations démocratiques politiques, syndicales ou associatives au Maroc et à l'étranger et notre action vise le renforcement de toutes les luttes qui répondent aux aspirations du peuple marocain."

Ci-après la Déclaration adoptée à l'issue de cette Rencontre.

* Bordeaux, Brest, Caen, Dijon, Le Mans, Lille, Limoges, Lyon, Metz, Montpellier, Nancy, Orléans, Paris et Région parisienne, Pithiviers, Poitiers, Rennes, Toulouse. (un observateur d'Espagne était présent)

DECLARATION

Nous, démocrates marocains vivant en France, réunis les 30 et 31 mai 1992 à Paris:

- Dénonçons la campagne de répression visant à étouffer la voix des démocrates marocains,
- Dénonçons les manoeuvres du Pouvoir qui visent à diviser les forces démocratiques,
- Dénonçons l'Etat makhzénien responsable de la tragédie de Tazmamart et exigeons la poursuite des responsables de ce drame,
- Saluons toutes les initiatives qui renforcent l'unité des organisations démocratiques marocaines contre l'Etat makhzénien et pour l'établissement d'un véritable Etat de Droit garantissant:

- * une Constitution respectant la souveraineté du peuple marocain
- * la justice sociale,
- * l'Egalité entre l'homme et la femme,
- le respect des libertés fondamentales,
- * la défense des intérêts et des droits des citoyens vivant à l'Etranger...

Nous saluons:

- les démarches unitaires des Centrales syndicales C.D.T, U.G.T.M et S.N.E.Sup et les appels répétés de bien des sections de l'U.M.T pour le renforcement de cette unité dans l'intérêt des travailleurs,
- les initiatives des étudiants qui agissent afin de redonner force à leur mouvement et d'imposer la levée d'interdiction; de fait, qui frappe leur organisation combative l'UNEM,
- le mouvement de solidarité active des familles des détenus politiques..., des organisations des Droits de l'Homme, des avocats avec toutes les victimes de la répression,
- les initiatives des associations des femmes marocaines pour imposer leurs droits,
- les actions unitaires menées par les organisations

démocratiques marocaines à l'Etranger pour imposer le droit de la Communauté marocaine en Europe... de vivre dans la dignité.

Nous appuyons la déclaration de Noubir Amaoui qui met en cause les fondements de l'Etat makhzénien et saluons son courage.

Nous observons avec intérêt la démarche des cinq partis politiques marocains: Istiqlal, USFP, OADP, UNFP et PPS qui viennent de constituer un "Bloc Démocratique".

Nous souhaitons que ce Bloc va agir de façon déterminée contre l'Etat makhzénien et pour l'établissement d'un véritable Etat de Droit. Il ne peut y avoir de démocratie sans la libération de tous les prisonniers politiques, des disparus et le droit de retour des exilés, le respect des libertés fondamentales et un changement radical de la Constitution.

Nous considérons que tout projet de société qui se veut démocratique passe par:

- le respect de la transparence vis à vis des militants et de l'ensemble des citoyens,
- la consultation des femmes et des hommes quel que soit leur domaine d'activité et la prise en compte de leurs souhaits, leurs remarques et leurs critiques avant tout engagement,
- la contribution de chacun (e) jouissant de sa totale liberté de réflexion et d'action.

"Pour que la démocratie soit une démocratie, pour que la démocratie soit capable de changer la réalité et faire l'Histoire, il faut commencer par la sortir de prison". Et tant que l'Etat makhzénien règne, en pouvoir absolu, au Maroc, elle restera sa prisonnière.

* Eduardo GALEANO

Paris le 31 mai 1992

Droit à l'information

La Revue *El Amam* a pu se procurer le compte rendu d'une réunion entre Hassan II et les partis de l'opposition parlementaire. Entre autres points soulevés lors de cette rencontre n'a pas caché sa colère à propos de la montée des luttes des travailleurs, ce qui explique la répression qui a touchée Noubir Amaoui dirigeant de la CDT et Driss Ghenimi responsable de l'UGTM notamment. Nous laissons le soin au lecteur d'apprécier les sous-entendus de cette rencontre:

" Réunion de Travail entre Hassan II et les partis politiques

du 6 Mars 1992*

A l'initiative du Roi s'est tenue une réunion de travail au palais royal de Rabat avec les représentants des partis politiques, en présence du ministre d'Etat et du conseiller du roi, et ce le Vendredi 6 Mars 1992. La réunion a duré 45 mn au cours de laquelle le roi a présenté un exposé dont voici le résumé:

1) Les rencontres avec les partis:

Au début, le roi a souligné l'importance des points du discours du trône relatifs aux affaires internes. Par la suite, il a considéré que la rencontre avec les partis politiques constitue presque une institution depuis la première rencontre avec Mohammed V et le Mouvement National en 1936 jusqu'à ce jour. En ce qui concerne les 31 dernières années, ces rencontres ont continué et se sont caractérisées par la convergence des points de vue. Ainsi déclare Hassan II: "Nous sommes d'accord sur les buts et les objectifs même si nous étions en désaccord par moments sur les moyens et les échéances".

2) Le Sahara:

Cette affaire devra être réglée au plus vite pour que nous puissions vaquer à nos affaires internes. Les déclarations du Président Boudiaf sont apaisantes. Nous sommes aujourd'hui en face de deux éventualités: ou bien l'Algérie arrête son soutien militaire, financier et diplomatique au Polisario et dans ce cas la question du Sahara se terminera par la fin des combattants et leur retour à leur pays. Il appartiendra alors aux Nations Unies de consigner cette réalité dans un acte juridique. Ou bien le processus Onusien continue par l'organisation d'un Référendum et les choses se termineront par la marque du sceau de la souveraineté du Maroc sur ces territoires sahariens. Actuellement des contacts sont pris avec Boudiaf et les dirigeants algériens.

Le Maroc a accepté le rapport De Cuellar malgré ses défauts. Il a également

accepté le premier et le deuxième candidats proposés par le nouveau SG de l'ONU au rôle de représentant personnel, qui sont l'américain le général Walter et le pakistanais Ayoub Khan. Mais le Polisario a refusé aussi bien le premier que le second. Alors, jusqu'à quand ce refus sachant que le Polisario a déjà refusé le Rapport De Cuellar. En tout cas, si le conseil de sécurité prend des résolutions nouvelles qui remettraient en cause ce qui a été accompli, il sera du droit du Maroc de remettre en cause toutes les résolutions qu'il avait acceptées.

3) La Constitution et les Elections:

La session du printemps est la dernière session de ce parlement. Il incombe à la présidence de programmer les travaux de l'assemblée pour qu'elle statue sur les projets qui lui sont soumis. Il y a par exemple des propositions qui se rapportent à l'élection des parlementaires par vote direct. Toutes ces propositions, nous les discuterons pendant le mois du ramadan soit collectivement, soit individuellement...

Nous avons à examiner les listes électorales, le découpage électoral, le règlement intérieur et les échéances de déroulement des élections. Pour ma part, je voudrais que ces élections se déroulent au mois d'août, et nous oeuvrons pour qu'elles aient lieu au mois d'août, qu'il y ait référendum au Sahara ou non, et les élections auront sur tout le territoire de Tanger à Gouera.

4) Un minimum de paix sociale:

Je ne comprends pas, dit le roi, les grèves sectorielles organisées par l'UGTM et la CDT. Car Les membres de l'UGTM sont issus du Parti de l'Istiqlal selon son règlement. Quant à la CDT, elle est représentée au Bureau Politique de l'USFP. Le Maroc ne peut pas répondre aux revendications actuelles. La

satisfaction de ces revendications nécessiterait 10.000 milliards de dirhams. Nous avons devant nous des tâches qui sont la réforme de la constitution, le référendum et les élections. Est-ce que les gens ne pourront pas patienter six ou sept mois jusqu'à la réalisation de ces tâches; alors nous disposerons d'institutions, à qui appartiendra de remettre les choses en place.

C'est là qu'est intervenu le représentant de l'USFP pour montrer l'absence du gouvernement et des ministres qui n'ont pas rencontré les syndicats, n'ont jamais proposé ou transmis les propos que vient de tenir le roi, et n'ont à aucun moment ouvert une discussion sérieuse avec les syndicats. D'autre part la satisfaction de certaines revendications n'a pas de répercussion financière, et se rapportent aux libertés, au respect des lois, des décrets existants et aux critères qui régissent tant les promotions internes que les conditions de travail...

Le roi: Je ne représente pas le gouvernement et ne parle pas en son nom. S'il y a des revendications de ce type, je suis prêt à les satisfaire. Qu'ils me l'envoient dans les prochains jours.

5) Les rapports avec l'Europe:

J'avais décidé de refuser l'ouverture de négociations sur la pêche maritime avec la CEE, mais la nouvelle initiative des européens sur la création d'une zone de libre-échange entre le Maroc et la CEE m'a incité à donner l'ordre au ministre des affaires étrangères de prolonger l'actuel traité en attendant d'étudier la formule idéale pour établir ce libre-échange".

Fin du compte-rendu.

* Ce document est la traduction d'un "compte-rendu" interne de l'un des partis politiques ayant participé à cette rencontre.

Pour la libération immédiate de Noubir AMAOUI

Le tyran Hassan II et son appareil Makhzen viennent de montrer une fois de plus leur vrai visage en faisant condamner ce 17 Avril à deux ans de prison ferme avec exécution immédiate Noubir Amaoui, secrétaire général de la Confédération Démocratique du Travail et membre du Bureau Politique de l'Union Socialiste des Forces Populaires, ce prétendument pour diffamation envers le gouvernement marocain.

En fait, au moment où le pouvoir Makhzen tente d'imposer aux partis politiques marocains de l'opposition légale d'entériner sa comédie de "réforme constitutionnelle", Noubir Amaoui a eu l'audace inacceptable pour Hassan II de poser clairement les conditions d'une véritable démocratie au Maroc comme devant émaner du peuple et de lui seul; dans ce cadre, Noubir Amaoui a précisé que le Roi ne devait plus être que le symbole de la souveraineté à l'instar des monarchies démocratiques d'Europe.

Nous appelons toutes les forces démocratiques marocaines, au Maroc comme dans l'émigration, à se mobiliser sans délai pour imposer la libération immédiate et sans conditions de Noubir Amaoui et faire reculer la tyrannie sur ce point décisif.

Nous appelons l'opinion publique occidentale et tous les démocrates d'Europe à appuyer cette action et à agir auprès de leurs gouvernements pour que ceux-ci imposent à Hassan II cette libération.

**ARRACHONS LA LIBERATION DE NOUBIR AMAOUI !
LUTTONS POUR CONQUERIR LE POUVOIR DU PEUPLE !**

l'organisation marocaine ILA AL AMAM
le 18 Avril 1992

LETTRE

Abraham SERFATY

Au camarade et frère militant
Mohamed El Noubir El Amaoui

Très cher frère,

J'ai suivi les événements de ces dernières semaines au Maroc avec une grande colère contre la répression qui vous frappe mais aussi une grande fierté de voir un fils de notre peuple dirigeant de la classe ouvrière se dresser avec courage et fermeté contre la nature makhzen de l'Etat et poser clairement les conditions d'une véritable démocratie pour notre pays.

Très cher frère, par votre position courageuse vous avez montré à notre peuple la voie juste de la lutte pour la démocratie et la liberté. C'est cela qui a entraîné la vengeance du pouvoir makhzen contre vous, mais vous êtes un ferme militant de notre peuple et de sa classe ouvrière et vous avez montré tout au long de votre vie que la prison ne vous fait pas reculer.

C'est d'ailleurs cette fermeté et cette clarté dans votre position sur la démocratie qui a mobilisé autour de vous l'ensemble des forces démocratiques de notre pays, que ce soit au Maroc ou dans l'émigration, et galvanisé leur détermination à lutter pour votre libération immédiate et sans condition. Cette bataille est ainsi devenue une bataille clé pour arracher la démocratie dans notre pays et le droit des travailleurs à lutter pour une vie digne et libre.

Très cher frère, en cette bataille, vous le savez depuis le premier jour de votre emprisonnement, vous pouvez compter sur mon appui total et sans réserve.

Je vous adresse, très cher frère et camarade, l'expression sincère de ma chaleureuse solidarité militante et vous prie de transmettre à votre famille ma fraternelle affection.

Paris le 14 Mai 1992

Formation du Comité pour la libération de Noubir Amaoui

Dès l'annonce de la condamnation de Noubir Amaoui à deux ans de prison ferme immédiatement exécutoires, la Communauté marocaine dans toute l'Europe Occidentale s'est mobilisée pour lutter pour sa libération immédiate et sans condition.

En France s'est constitué dès le 18 Avril le Comité pour la libération de Noubir Amaoui qui a regroupé dès le 20 Avril l'ensemble des courants politiques démocratiques marocains* -à l'exception du P.P.S., l'ensemble des organisations de travailleurs marocains, les organisations d'étudiants et de droits de l'Homme. Ce Comité a organisé le 23 Mai un premier meeting de solidarité et protestation à la Maison du Maroc avec la participation d'organisations démocratiques et syndicales françaises.

La participation marocaine au défilé du 1er Mai forte de 500 à 700 personnes s'est tenue, sous l'égide du Comité, avec en tête la banderole "La Communauté Marocaine Unie exige la libération immédiate de Noubir Amaoui".

Le Comité a poursuivi depuis une intense activité de contacts et d'information; ses représentants sont invités par les groupes de gauche au Parlement Européen pour témoigner le 10 juin sur la répression au Maroc; il organise le 19 juin une soirée de solidarité à Paris, à la Bourse du Travail, sous le titre "4 heures pour le Maroc".

Ci-après le texte de la pétition qu'il a fait circuler parmi les personnalités françaises et qui a déjà recueilli de nombreuses signatures.

** dont l'Organisation Ila Al Amam*

Comité pour la libération de Noubir Amaoui

Appel international pour la libération immédiate du Secrétaire Général de la Confédération Démocratique du Travail

Noubir Amaoui, secrétaire Général de la CDT et membre du bureau politique de l'USFP vient d'être, le 17 avril 1992, condamné et emprisonné pour 2 ans, à la suite d'une déclaration qu'il a faite au journal espagnol EL País.

D'autre part, des journalistes sont poursuivis, une publication vient d'être interdite et des avocats ont été malmenés.

Toutes ces atteintes aux droits de l'homme suscitent notre indignation.

Nous demandons aux autorités marocaines de:

- * libérer sans délai, le Secrétaire Général de la CDT;
- * de mettre un terme à l'emprisonnement politique, la séquestration illégale et restrictions des libertés fondamentales;
- * et de se conformer aux chartes et conventions universelles qu'elles ont signées dans ce domaine.

Le fait nouveau, sans précédent depuis près de trente ans, est que les quatre partis de l'opposition parlementaire faisaient savoir par une lettre remise au Cabinet Royal le 21 Mai et rendue publique le 22 Mai qu'ils maintenaient intégralement leur demande pour "la constitution d'un organisme national indépendant, chargé de la préparation et du contrôle des élections générales". Et ces partis ajoutent: "A cet organisme devraient être dévolus tous les pouvoirs et prérogatives nécessaires pour veiller à la préparation des élections, superviser leur organisation, contrôler leur déroulement et assurer leur liberté et leur sincérité."

C'est donc l'impasse, une impasse aggravée au plan de la réforme constitutionnelle.

En effet, la réforme constitutionnelle annoncée est aujourd'hui reléguée au second plan par le pouvoir. Tout se passe comme si Hassan II pressentait qu'il sera beaucoup plus difficile pour lui de faire avaliser cette prétendue réforme par les partis démocratiques. La tactique adoptée par Hassan II était d'amener ces partis à entrer dans le jeu de la Commission d'arbitrage sur la loi électorale pour, chemin faisant, les amener à participer dans la foulée à cette "réforme". Noubir Amaoui en prison, neutralisé et abandonné des siens, pourrait alors être relâché mais n'aurait plus que le droit de se taire sur la question pour être confiné à une action syndicale "civilisée" (au sens de Ahmed Alaoui).

Mais la présence de Noubir Amaoui depuis sa prison pèse au contraire plus que jamais sur la vie politique marocaine. Il n'est guère possible aujourd'hui à l'U.S.F.P. et à l'ensemble des partis de l'opposition traditionnelle de passer outre à la déclaration de Noubir Amaoui et encore moins d'ignorer celui qui est devenu de fait le premier leader charismatique du peuple depuis Mehdi Ben Barka, et dans la droite ligne de Mehdi. Hassan II est en train d'apprendre à ses dépens que les morts restent jeunes.

C'est ainsi que les quatre partis de l'opposition parlementaire (l'U.S.F.P., l'Istiqlal, l'Organisation de l'Action Démocratique et Populaire, le Parti du Progrès et du Socialisme),

renforcés de l'Union Nationale des Forces Populaires d'Abdallah Ibrahim -proche de la 3ème Centrale syndicale, l'Union Marocaine du Travail- viennent de constituer le Bloc Démocratique, et ont rendu publique ce 26 Mai leur Charte Nationale dont l'article 2 est rédigé comme suit:

"Réalisation d'une réforme constitutionnelle profonde qui assure la mise en place d'un Etat institutionnel et le renforcement de l'Etat de Droit, la démocratisation et la modernisation des appareils de l'Etat à tous les niveaux, la consolidation de la séparation des pouvoirs et la détermination des responsabilités de chaque pouvoir, assure la mise en place d'un gouvernement pleinement responsable devant le Parlement représentant la majorité du peuple, établit l'indépendance de la Magistrature, garantit les Droits de l'Homme et protège les libertés publiques et privées, sert de cadre à la réalisation des aspirations du peuple et répond à ses projets par la mise en oeuvre du développement, du progrès, du bien-être et de l'égalité des chances, établit la solidarité et la justice sociale, et ce pour la construction d'une société moderne fondée sur l'islam et reposant sur toutes les composantes culturelles et civilisationnelles du peuple marocain."

Cette Charte réclame également la réalisation d'un tournant politique par la libération de tous les détenus politiques et le retour des exilés.

De plus, sous la surface de cette opposition légale traditionnelle, sont en train de mûrir les fondements d'une recomposition de fait de la gauche marocaine sous l'impulsion d'une gauche radicale en gestation avec le courant radical de Noubir Amaoui au sein de l'U.S.F.P., le Parti de l'Avant-Garde Socialiste et Démocratique, et l'Organisation Ila Al Aman.

Est-ce à dire que le plan de Hassan II et de ses tuteurs et conseillers des gouvernements occidentaux est définitivement voué à l'échec? Il serait présomptueux de l'affirmer dès aujourd'hui.

Ce qu'il est cependant possible d'affirmer dès maintenant, c'est que la montée des forces démocratiques et de

la revendication de l'Etat de Droit mettant fin à la nature makhzen de l'Etat, perceptible depuis ces quatre dernières années, vient de connaître une avancée qualitative qui rend beaucoup plus difficile à Hassan II de restaurer la crédibilité internationale et la légitimité nationale de son système makhzen de pouvoir.

Est-ce le commencement de la fin de la tyrannie de Hassan II dont on sait combien elle est indissociable de ce système? Nous ne saurions l'affirmer mais nous pouvons tout au moins relever l'étrange éditorial de Ahmed Alaoui ce 23 Mai consacré aux dispositifs constitutionnels de la succession au Trône à l'occasion de l'anniversaire du référendum constitutionnel du 23 Mai 1980 qui les précisaient. Ahmed Alaoui conclut ainsi cet éditorial: "Il s'agit en effet de préparer et d'assurer l'avenir même si ces dispositions restent théoriques. Il est en effet nécessaire de prévoir, même ce qui ne se produira jamais. Il faut que si un jour un problème de succession se pose, tout soit prévu pour que la continuité, la stabilité soient automatiquement assurées. C'est une disposition fondamentale propre à éviter tout hiatus, toute difficulté, tout désordre, toute déstabilisation" ("Le Matin du Sahara et du Maghreb" du 23/05/92). L'ennemi de classe et ses tuteurs impérialistes commenceraient-ils à penser à changer de mandataire lequel commencé en effet à être trop usé?

Qu'importe, la clé reste la poussée des forces démocratiques, et, en leur sein, des forces radicales, leur mobilisation pour la libération immédiate et sans condition de Mohamed el Noubir El Amaoui, pour le tournant politique avec la libération de tous les détenus politiques et des disparus et le retour des exilés, la persévérance et la vigilance dans le combat pour une Constitution nouvelle effectivement démocratique élaborée par les représentants véritables du peuple et pour la construction de l'Etat de Droit et la fin de la nature makhzen de l'Etat.

Tous, au Maroc comme dans l'émigration et l'exil, doivent se mobiliser dans l'unité pour ce combat.

Abraham Serfaty

Le 30 Mai 1992

Le Maroc à la croisée des chemins

La scène politique marocaine se situe aujourd'hui à la croisée des chemins: ou bien les partis politiques de l'opposition parlementaire se laissent prendre au jeu du Roi, ou bien ils tiennent ferme sur l'exigence d'une avancée démocratique conséquente pour le Maroc.

Mais d'ores et déjà il est possible de constater que le plan initial de Hassan II se heurte, pour la première fois depuis trente-et-un ans de règne, à de sérieuses difficultés. Au départ, annoncé par le discours royal du 3 Mars, ce plan apparaissait cependant comme devant être mis en oeuvre sans entraves.

De quoi s'agissait-il alors? Afin de redorer son blason sérieusement terni depuis dix-huit mois par la réalité devenue trop claire à l'étranger sur les droits de l'homme au Maroc et l'absence de démocratie dans notre pays, et après avoir libéré les "prisonniers-vedettes" et mis fin au bagne de Tazmamart qu'il ne pouvait plus cacher, Hassan II annonçait le 3 Mars une réforme constitutionnelle dont chacun sait qu'elle ne peut être que de pure forme, mais qui aurait permis aux gouvernements occidentaux de l'appuyer plus résolument, campagne médiatique à l'appui qui présenterait pour démocratie le vernissage de la tyrannie.

Mais il lui fallait, pour réussir ce plan, la caution des partis de l'opposition légale. Si les deux principaux de ces partis, l'Union Socialiste des Forces Populaires (U.S.F.P.) et le Parti de l'Istiqlal, avaient présenté le 9 Octobre dernier un Mémoire portant projet de réformes constitutionnelles dont, à la limite, aurait pu s'accommoder Hassan II, ce bel ensemble annoncé fut mis en cause par l'interview de Mohamed El Noubir El Amaoui publié le 22 Février par le journal militant Hourriat Al-Mouaten ("La Liberté du Citoyen") -journal interdit récemment. Dans cet interview, repris partiellement par l'hebdomadaire Al-Tarik proche du

Parti de l'Avant-Garde Socialiste et Démocratique qui publia en même temps le Mémoire du 9 Octobre, Noubir Amaoui rappelait avec force et explicitait sa déclaration antérieure du 1er Mai 1991 suivant laquelle la démocratie dans le cadre d'une monarchie implique que "le Roi règne mais ne gouverne pas". Cette déclaration, sacrilège pour la nature makhzen (féodale) de l'Etat, était déjà un pavé dans la mare provenant du Secrétaire Général de la Confédération Démocratique du Travail et membre du Bureau Politique de l'U.S.F.P., mais ce pavé prenait d'autant plus d'importance qu'elle répond à l'attente du peuple et à la volonté des milieux démocratiques au Maroc d'en finir avec le caractère moyenâgeux de l'Etat pour construire un Etat de Droit dans lequel le pouvoir émane du peuple et de lui seul, ce qui est la définition même de la démocratie.

Rappelons entre autres que dès le 13 Mars l'Organisation Ila Al Amam avait appelé de son côté au boycott du référendum constitutionnel makhzénien et à la lutte pour arracher le pouvoir du peuple.

Les réactions du pouvoir à la déclaration de Noubir Amaoui ne se firent pas attendre. Le tir d'artillerie précédant la répression brutale fut déclenché comme d'habitude par Ahmed Alaoui qui, dans deux éditoriaux successifs du journal "Le Matin du Sahara et du Maghreb", cria "Halte à la subversion". Le pouvoir prit ensuite prétexte d'une interview de Noubir Amaoui au journal espagnol El País dans lequel il dénonçait la corruption gouvernementale, fait pourtant connu de tous au Maroc, pour faire poursuivre Noubir Amaoui en diffamation et le faire condamner au terme d'un procès bâclé à deux ans de prison ferme immédiatement exécutoires.

De surcroît, la presse marocaine qui voulut rendre compte du procès, et en premier lieu le journal Anoual, est depuis l'objet de poursuites judiciaires.

Simultanément, la police interdisait à la C.D.T., à l'U.G.T.M. (Union Générale des Travailleurs du Maroc), et au Syndicat National de l'Enseignement Supérieur, l'itinéraire qu'ils avaient déposé pour le défilé traditionnel du 1er Mai à Casablanca, itinéraire hautement symbolique passant par l'Avenue des Martyrs au coeur des quartiers populaires de Casablanca, avenue qui fut le centre de la Résistance Armée contre le Protectorat et celui des insurrections du 23 Mars 1965 et du 20 Juin 1981.

Dans un premier temps, l'opération du gros bâton makhzénien parut réussir une fois de plus: les partis politiques de l'opposition parlementaire acceptèrent de composer sur la discussion de la loi électorale en "sollicitant" l'arbitrage royal sur la question, ce que Hassan II mit immédiatement à profit par de larges pages de publicité dans Le Figaro; les syndicats, devant la menace d'un bain de sang s'ils maintenaient leur itinéraire, renoncèrent au défilé du 1er Mai.

Mais le soutien populaire à la déclaration de Noubir Amaoui et la solidarité du peuple et de tous les milieux militants contre son emprisonnement avaient été trop fortes pour être ignorés au sein des directions de ces partis, et plus particulièrement au sein de l'U.S.F.P.. Le Premier Secrétaire de l'U.S.F.P., absent du Maroc lors de l'opération sur la "Commission d'arbitrage", intervint en personne dans ses travaux pour présenter un projet mettant en cause la tutelle du Ministère de l'Intérieur, coeur du pouvoir makhzen, sur les opérations électorales. Les travaux de la Commission ne pouvaient alors qu'aboutir à l'impasse, mettant ainsi Hassan II au pied du mur. Celui-ci fut contraint à trancher par une Lettre Royale aux partis, rendue publique ce 19 Mai, qui maintenait au contraire, bien que de façon plus enveloppée, cette tutelle.

الأمم إلى الأمم إلى الأمم

Il Al Amam

N° 2
Juin 1992

15 FF

Algérie 15 DA - Belgique 100 FB - Espagne 300 PTA - Italie 4500 lire - Pays-Bas 5,50 Fl - RFA 5 DM - Suisse 4 FS - Tunisie 2000 M

Sommaire

**Le Maroc
à la croisée des chemins**

Le Comité pour la libération de Noubir Amaoui

**Lettre
d'Abraham Serfaty
à
Noubir Amaoui**

**Droit à l'information
Compte-rendu d'une réunion de Hassan II avec les partis politiques**

**Déclaration
de la rencontre des démocrates marocains
en France**